الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة سونلغاز – ميلة للفترة (2018-2022)

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	سناني لينة	هولي رشيد
2		

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
بن عويدة نجوى	رئيسا
هولي رشيد	مشرفا ومقررا
بوعظم منير	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شُكرٌ وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه ومنته ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد ان محمدا عبده ورسوله.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشر افه على مذكرة بحثنا الأستاذ "هولي رشيد" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإفائه حقهُ بتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد على انجاز هذا البحث، لاسيما من عمل على كتابته وطباعته جزاهم الله خيرا.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديه:

❖ إلى القلب الحنون إلى الصدر الدافئ إلى من سهرت الليالي، وتكبدت مشقة الدرب الطويل لإيصالي إلى بر النجاح إلى من زرعت في قلبي الأمل وحثتني على العمل إلى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي إلى من أهديها ثمرة السنين وأنا رافعة الجبين كنتِ لي أفضل معين لن أنسى فضلك إلى يوم الدين.....حبيبتي **"أمي العزيزة فريدة"** أكرمها الله وأطال في عمرها بالخير والبركات.

❖ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى **"أبي"** المتوفي رحمه الله.

❖ إلى روح جدي الغالي رحمة الله عليه.

❖ إلى رفقائي الذين جمعتني بهم المحبة والصداقة.

❖ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

❖ إلى كل الأهل والأقارب، إلى كل الأصدقاء.... أهديكم هذا العمل المتواضع

ليـــــنا

فهرس المحتويات

الإهداء II

فهرس المحتويات III

قائمة الأشكال: VI

قائمة الجداول: VII

الملخص: VIII

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: مدخل نظري للقوائم المالية

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية 7

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وأنواعها 7

المطلب الثاني: الأشكال النموذجية للقوائم المالية 10

المطلب الثالث: خصائص، مبادئ والفروض التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية 17

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية للقوائم وأهميتها 21

المطلب الأول: أهمية وأهداف القوائم المالية 21

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية 23

خلاصة الفصل: 26

الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

تمهيد: 28

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي 29

المطلب الأول: تعريف ومراحل التحليل المالي 29

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي 31

المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء المالي 33
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي 33
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي..... 36
المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي..... 40
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية 40
المطلب الثاني: مزايا وعيوب النسب المالية..... 47
خلاصة الفصل:..... 50
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لاستخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز ميلة
تمهيد: 52
المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتوزيع سونلغاز 53
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول الشركة الوطنية سونلغاز 53
المطلب الثاني: مديرية توزيع سونلغاز – ميلة: 55
المطلب الثالث: مهام قسم المالية والمحاسبة..... 60
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة 63
المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة 63
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2018-2022..... 66
المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة 69
المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة 72
المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي 72
المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة78
خلاصة الفصل:..... 82
خاتمـــــــــة 83
قائمـــــة المراجـــــع 87

قائمـــــة الملاحـــــق 93

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 1: مستخدمو القوائم المالية 24
الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للشركة 56
الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة 61

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1: ميزانية الاصول 10
الجدول رقم 2: ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة..... 11
الجدول رقم 3: حساب النتائج حسب الطبيعة 12
الجدول رقم 4: حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من... الى..... 13
الجدول رقم 5: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) 14
الجدول رقم 6: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) 15
الجدول رقم 7: جدول تغير الأموال الخاصة 16
الجدول رقم 8: بطاقة تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز – ميلة – 55
الجدول رقم 9: جدول حسابات النتائج لمديرية التوزيع محل الدراسة للفترة (2018-2022) 66
الجدول رقم 10: جدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2018-2022)..... 69
الجدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة للأصول لفترة الدراسة 2018-2022 73
الجدول رقم 12: الميزانية المالية المختصرة للخصوم لفترة الدراسة 2018-2022 74
الجدول رقم 13: جدول يوضح حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية..... 75
الجدول رقم 14: جدول يوضح حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية 75
الجدول رقم 15: جدول يبين الإحتياجات في رأس مال العامل (2018-2022) 76
الجدول رقم 16: جدول يبين حساب الخزينة للفترة (2018-2022)..... 77
الجدول رقم 17: جدول النسب المالية: 78
الجدول رقم 18: جدول نسب الربحية..... 79
الجدول رقم 19: جدول نسبة الملاءة 79
الجدول رقم 20: جدول نسبة المردودية 80
الجدول رقم 21: حساب نسب النشاط لمؤسسة..... 80

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول تقييم الأداء المالي والأساليب المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

يعد الأداء المالي مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات وبشكل عام يمثل القاسم المشترك لاهتمامات المفكرين والباحثين، وهذا من منطلق أن الأداء المالي يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية، فنجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة وفعالية أدائها، وعليه فإن الأداء المالي يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حول جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ولكن مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد بمختلف أنواعها لا يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة الملائمة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته وما ضيعته من فرص إلا بتحديد خططها المستقبلية عن طريق تقييم أدائها المالي، إذ يعبر هذا الأخير على مدى قدرة المؤسسة للاستغلال الجيد للموارد المتاحة لديها ذلك بإجراء فحص وتشخيص حالة المؤسسة بدراسة وتحليل وضعيتها المالية باستعمال أدوات التحليل المالي والمتمثلة في النسب المالية باعتبارها الأداة الأساسية في الحكم على ربحية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية وسيولتها من خلال نسب السيولة، نسب الدوران، نسب المديونية ونسب المردودية وكذا مؤشرات التوازن المالي والتي تدرس من خلال رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ونسب الهيكل المالي، حيث يتم الاعتماد في ذلك على القوائم المالية من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

كلمات مفتاحية:

قوائم مالية، اداء المالي، تقييم الأداء، مؤشرات توازن المالي، النسب المالية.

Abstract:

This study addresses the issue of evaluating financial performance in an economic institution. To achieve the objectives of the study and answer its questions, we relied on collecting information about evaluating financial performance and the methods used in the performance evaluation process.

Financial performance is a fundamental and important concept for institutions, and in general it represents the common denominator for the interests of thinkers and researchers. This is based on the fact that financial performance represents the primary motivation for the existence of any economic institution. The success of the latter is linked to the extent of the efficiency and effectiveness of its performance.

Accordingly, financial performance is considered the main focus that is focused on. The efforts of managers are the most important goals of the institution, but whatever resources are available to the institution of various types, they cannot be exploited except through the appropriateness department, and this management cannot know what it has achieved and what opportunities it has missed except by determining its future plans by evaluating its financial performance, as this expresses The latter depends on the institution's ability to make good use of the resources available to it by conducting an examination and diagnosis of the institution's condition by studying and analyzing its financial position using financial analysis tools represented by financial ratios as it is the basic tool in judging the institution's profitability, operational efficiency and liquidity through liquidity ratios, turnover ratios, debt ratios and ratios. The profitability, as well as the financial balance indicators, which are studied through working capital, working capital needs, the treasury, and the financial structure ratios, where this is based on the financial statements from the financial budget and the results accounts table.

Keywords:

Financial statements, financial performance, performance evaluation, financial balance indicators, financial ratios.

مقدمـــــــــــــة

مقدمة

تعد المؤسسة الاقتصادية عماد الاقتصاد الوطني بسبب دورها البارز في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية للمجتمع رغم المراحل التي مرت بها، وفي زمن تكنولوجيا المعلومات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وجب على المؤسسة الاقتصادية تطوير نشاطها وتنظيم عملها قصد تحقيق النمو والاستقرار، إذا عليها مراعاة البيئة الخارجية التي تعمل فيها بالنسبة للفرص التي توفرها أو التهديدات التي تطرحها ونتيجة لهذا التطور أيضا تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، حيث تسمح باتخاذ قراراتها الإدارية والمالية المختلفة ليس للمؤسسة فقط بل حتى الأطراف الخارجية كالمساهمين، المرتقبين والموردين...إلخ، التي تهتم بمكانة المؤسسة وتطورها واستمرارها، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أولا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها، مما يسمح بتحديث مدى متانة المركز المالي للمؤسسة.

وفي هذا السياق يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بتوفير المعلومات والبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة للفئات المستهدفة، والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسة المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا في الاستعمال حيث أنها تعبر عن العلاقة الرياضية بين قيمتين أو بندين من بنود القوائم المالية ومن خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتلك القوائم المالية يتمكن المدير المالي من تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة.

الإشكاليــة الرئيسيــة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

كيف يساهم استخدام القوائم المالية في تقييم الاداء المالي لمؤسسة سونلغاز ميلة للفترة الممتدة ما بين (2018-2022)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية، تتمثل في الآتي:

الأسئلة الفرعيــة:

- ما أهمية القوائم المالية بالنسبة للمؤسسة؟
- كيف يتم استخدام التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية؟

فـرضيات البحـث:

قمنا بصياغة بعض الفرضيات للإجابة عن التساؤلات المطروحة:

- تعتبر القوائم المالية السبيل الرئيسي لتقييم وضعية المؤسسة، حيث تستطيع من خلال قوائمها تحسين أدائها المالي واتخاذ القرارات السليمة.
- التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقف عن نقاط القوة والضعف من أجل اتخذا القرارات الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة.
- تأثير عناصر القوائم المالية للمؤسسة الوطنية سونلغاز بولاية ميلة بشكل كبير في تقديم الصورة الصادقة لوضعيتها المالية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، بالاعتماد على البيانات المفصحة عنها من طرف المؤسسة في قوائمها المالية.

مبررات اختيـــار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:

- محاولة معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية.
- ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصنا وتوسيع معرفتنا في مجال المالية والمحاسبة.
- الرغبة في توسيع المعارف وإثرائها فيما يخص تحليل وتقييم الأداء المالي.
- أهمية الموضوع البالغ للمؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات المالية.

أهمية الدراســة: تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف والمعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف من أجل تسهيل عملية إتخاذ القرار.
- إظهار أهمية تقييم الأداء المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للحكم عليها.
- الأداء المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتماما في ميدان الإدارة المالية في المؤسسة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة عادل عشي:** الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، قام الباحث بتسليط الضوء على كيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقياسه، وأهم ما توصلت إليه الدراسة: عدم كفاية التحليل الساكن ف تقييم الأداء المالي واللجوء إلى التحليل الديناميكي إنطلاقا من جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة.
- **دراسة قشيش أسماء:** دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية، شهادة ماجيستير، جامعة المسيلة، 2012، أهم ما توصلت إليه الدراسة فعالية التحليل المالي مستمدة من فعاليات التقنيات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية، هناك اختلاف في التحليل المالي بين النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني في إضافة كشوف مالية تخدم التحليل المالي بشكل جيد.
- **دراسة اليمين السعادة:** استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير جامعة باتنة، 2009/2008، عالجت في رسالتها المعنونة في استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها والتي هدفت إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية والتعرف على الوضع المالي للمؤسسة وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن تقييم الأداء أمر ضروري من خلال أدوات التحليل المالي ومن خلاله يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.

أهـداف الدراســة:

- التعرّف على مؤشرات تقييم الأداء للمؤسسة.
- تحديد المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم.
- تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة.

حـدود الدراســة:

للإجابة على الإشكاليات المطروحة والتوصل إلى نتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية.

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مديرية توزيع الكهرباء سونلغاز – ميلة، وكان ذلك بهدف التعرّف على الشركة.

- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة للدورة المالية (2018-2022) لمديرية توزيع الكهرباء سونلغاز – ميلة بهدف معرفة وضعيتها المالية.

منهـج البحـث:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ألا وهي القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، حيث تم اسقاط الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء سونلغاز – ميلة، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة الممتدة 2018-2022 باستخدام مؤشرات التحليل المالي وهذا لإبراز دور استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على القوائم المالية الصحيحة والبيانات من المؤسسة.
- صعوبة في تحليل بعض القوائم المقدمة من المؤسسة.

هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، لمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة:

- **الفصل الأول:** تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالقوائم المالية وتضمن مبحثين حيث تناول المبحث الأول ماهية القوائم المالية، أما المبحث الثاني فتضمن المرجعية الفكرية للقوائم المالية وأهميتها.
- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري لتقييم الأداء المالي وتضمن ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول أساسيات التحليل المالي، في حين خصص المبحث الثاني أساسيات تقييم الأداء المالي وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مؤشرات الأداء المالي.
- **الفصل الثالث:** دراسة حالة المؤسسة الوطنية سونلغاز ميلة نحاول فيها اسقاط أهم ما جاء فالدراسة النظرية على المؤسسة، إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تم تقديم الشركة الوطنية سونلغاز، أما المبحث الثاني عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة، أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وعرض النتائج المتوصل إليها مع تحليلها وتفسيرها.

الفصل الأول: مدخل نظري للقوائم المالية

تمهيد:

تتولى كل مؤسسة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية والنتائج التي حققتها خلال الفترة والتدفقات النقدية التي دخلت والتي خرجت منها، فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، لا وننسى احتياجات المسيرين أيضا لكم هائل من المعلومات من أجل اتخاذ القرارات، وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة.

القوائم المالية لها دور حيوي في عالم الأعمال والاقتصاد لأنها توفر معلومات واضحة وشفافة حول الوضع المالي لشركة من خلال هده القوائم يمكن للجهات المعنية فهم كيفية استخدام الموارد المالية ومصادر الإيرادات، ونقاط القوة والضعف في الشركة.

بناء على ما سبق سنحاول أن نتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية وفق ما يلي:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية للقوائم المالية وأهميتها

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية سجلات مالية تفصيلية تظهر جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتي تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية التي تفيد المستخدمين وكل ذلك في خدمة تنظيم القوائم وتحسين جودتها.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وأنواعها

أولا: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة أو مركزها المالي عن فترة مالية سابقة أو توقع هذه النتيجة في فترة مالية مستقبلية[1].

كما عرفها جون فرنسوايروبر وفرنسوميشان وهيرفيبيوتو "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، غير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والاداء والتغير عند اقفال الحسابات"[2].

وقد عرفت بأنها: تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية المركز المالي وكل تغيير يطرأ على حالته، تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه (6) أشهر من تاريخ اقفال السنة المالية المحاسبية وتجدر الاشارة الى إلزامية عرضها بالعملة الوطنية[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعتبر إحدى الوسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات علاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

---

[1] ابراهيم المهدي احمد واخرون، **حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية**، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، مجلد 20، عدد 1، ليبيا، 2021، ص 175.

[2] Jean françoisdesroberts, françoisMechin, hervéputeaux, normes ifrsetpme, dunod, paris, 2004، p12.

[3] عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، **أثر القياس والافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي**، مجلة آفاق للعلوم، مجلد 04، العدد 16، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019، ص 118.

ثانيا: أنواع القوائم المالية

تتمثل أهم أنواع الكشوفات المالية فيمايلي:

1. الميزانية العمومية

تقدم الميزانية العمومية ملخصا لأهم بنود الأصول والخصوم وحق الملكية ورأس المال لأحد المؤسسات في يوم معين من الزمن عادة في نهاية السنة المالية للمؤسسة.

وتعبر الأصول عن أهم استخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين وتعتمد معظم المؤسسات على الأصول وذلك لتوليد الإيرادات الداخلة للمؤسسة في المستقبل، فمؤسسة " كوكاكولا على سبيل المثال تمتلك أصولا ثابتة في صورة مصانع ومعدات وخطوط إنتاج تعتمد عليها بالدرجة الأولى في إنتاج مزيج من المنتجات، وذلك لتحقيق إجمالي الإيرادات المؤسسة بحيث تساعد على زيادة التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي زيادة الربحية[1].

أما عن الخصوم فهي عبارة عن مصادر الحصول على الأموال بإضافة الى حقوق حملة الأسهم أو بنود حقوق الملكية وبالطبع فإن حق الملكية يعبر عن بنود الخصوم التي تخص حملة الأسهم فقط وليس للدائنين حق فيها، ويفصل بعض الممارسين أن يطلق لفظ الخصوم فقط على التزامات المؤسسة قبل الدائنين في صورة تدفقات خارجية، ومثال على ذلك عندما تقوم شركة بإصدار سندات (دين على الشركة) وهي التزام على المؤسسة، وعليها أن تقوم بسداد الفوائد الدورية المستحقة بالإضافة الى قيمة هذه السندات في مواعيد الاستحقاق أو الاستهلاك.

بالإضافة إلى مفهوم عناصر الكشوفات المالية يتمثل فيما يلي:[2]

- **الأصول:** هو مورد يخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة وتتوقع المؤسسة أن تحصل منه على منافع اقتصادية مستقبلية ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة السابقة حتى يوصف بأنه أصل.
  - ❖ يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات صافية في المستقبل.
  - ❖ أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، مصر، دون دار النشر، ص 119.118.

[2] حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 146.

- **الالتزامات:** هو تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المؤسسة والمحتوية على منافع اقتصادية، ولكي يوصف البند بأنه التزام فإنه لابد أن يفي بالخصائص الثلاثة التالية:
  - يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتحويل مستقبلي الأصل عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
  - لا يمكن تفادي الالتزام.
  - وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.
- **حقوق الملكية:** هي المنافع المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة التزاماتها

2. قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل

تجهز قائمة نتائج الأعمال أو قائمة الدخل بطريقة تحصر جميع الإيرادات المتعلقة بفترة زمنية محددة وتحمل إليها جميع المصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات والعائد لنفس الفترة ويتم تجهيزها على شكل جدول تتدرج به الأرقام بطريقة يمكن معها إبراز مصدر كل رقم فيها بكل وضوح ويحتوي هذا الجدول عادة على ثلاثة أعمدة واحدة منها للبيان وواحدة للمبالغ الجزئية والثالث للمبالغ الكلية وتوضع الأرقام السالبة عادة بين قوسين للدلالة على أنها سالبة ولغاية لفت النظر إليها بسهولة ولإزالة الالتباس الذي قد يحصل من جراء عدم معرفة القواعد المحاسبية والمالية أو من جراء عدم وضوح إشارة سالبة[1].

وردت في الإطار المفاهيمي عناصر قائمة الدخل وهي الإيرادات والمصروفات: [2]

- **الإيرادات:** تعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة من الأصول، أو زيادة في هذه الأصول أو نقص في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.
- **المصروفات:** وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجية من الأصول، أو استهلاكها، أو تحمل التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات الى الملاك.

3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية لا تظهر في قائمة الدخل.

[1] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، دبي، 2008، ص 69.

[2] حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص 148

4. ملحق القوائم المالية:

وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال[1].

المطلب الثاني: الأشكال النموذجية للقوائم المالية

تحدد الميزانية الأصول بصفة منفصلة عناصر الأصول كما يظهر عرض الأصول داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية لصافي السنة N والسنة N−1 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: ميزانية الاصول

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	اجمالي	امتلاك رصيد	صافيN	صافي N−1
الأصول غير الجارية: فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض او أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن					

[1] أو سرير منور، مجبر محمد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الوادي 2010، ص 4.

المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009 م، الجزائر، ص 32.

تظهر لنا ميزانية الخصوم المنفصلة عناصر الخصوم كما يظهر عرض الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر رؤوس الأموال الخاصة العناصر الجارية والعناصر غير الجارية لصافي السنة N والسنة N-1 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة(1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) نتيجة صافية (نتيجة الصافية حصة المجمع (1)) رؤوس الأموال الخاصة أخرى (ترحيل من جديد)			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع(1)			
الخصوم غير الجارية فروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 33

يسمح لنا الجدول الموالي بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية حيث يضم الحسابات الخاصة التي يتم تصنيفها وعرضها حسب الطبيعة:

الجدول رقم 3: حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	سنة ن	سنة ن – 1
رقم الاعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال			
1. انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للاستغلال (1–2)			
اعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4. الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى مخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
5. النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب			

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) جدول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات العناصر غير العادية الأعباء			
9. النتيجة غير العادية			
10. النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموع الدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 30

يقوم الجدول الموالي على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء التي تقع علىعاتق الوظائف المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية:

الجدول رقم 4: حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من... الى....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال كلفة المبيعات **هامش الربح الإجمالي** منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية **النتيجة العملياتية** تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية أعباء مالية **النتيجة العادية قبل الضريبة** الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**			

الاعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1)			
النتيجة الصافية للدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية			
حصة المجمع(1)			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 31

الطريقة المباشرة الموصى بها من طرف النظام المحاسبي المالي وتتمثل في:

الجدول رقم 5: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من... الى....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم			
الحصص وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها			

التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 35

الطريقة غير المباشرة وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية:

الجدول رقم 6: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من... الى....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من اجل			
• الإهتلاكات والارصدة			
• تغير الضرائب المؤجلة			
• تغير المخزونات			
• تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
• تغير الموردين والديون الأخرى			
• نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن التثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الادماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			

اصدار القروض			
تسديد القروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

يشكل هذا الجول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية:

الجدول رقم 7: جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبرN						

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص 37

المطلب الثالث: خصائص، مبادئ والفروض التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية

أولا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. كما تمكنهم من كسب ثقتهم وعليه فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية من خلال قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية لضمان الأداء المحاسبي الفعال للمؤسسة الاقتصادية، وتتمثل أهم الخصائص الأساسية فيما يلي:[1]

- **القابلية للفهم:** يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات[2]؛
- **الملاءمة:** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب وتكون ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء التنبؤات[3]؛
- **القابلية للتماثل والمقارنة:** تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات[4]؛
- **المصداقية:** تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب البحث عن الصورة الصادقة، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني، الحيطة والحذر، والشمولية[5].

---

[1] مصطفى طويل، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، SCF**، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 45.

[2] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان: **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 30 و29 نوفمبر 2011.

[3] Donald E. Kieso, Jerry J. Weygand, Terry D. Warfield, **Intermediate Accounting**, 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007, P 48.

[4] علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان: **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 18و 17 جانفي 2010.

[5] سعد بوراوي، مداخلة بعنوان، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ (IAS/IFRS)**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 18 و17 جانفي 2010، ص 10.

ثانيا: المبادئ التي يتم على أساسها إعداد القوائم

1. مبدأ القيد المزدوج:

هو مصطلح محاسبي حيث يعتبر النظام الأساسي والمعياري المستعمل من طرف المؤسسات. لتسجيل حركاتهم المالية. وينص مبدأ القيد المزدوج على أن أي عملية محسابية، تتم بين حسابين على الأقل، أحدهما مدين والآخر دائن.

2. مبدأ التكلفة التاريخية:

طبقا لهذا المبدأ يتم قياس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية أو المبالغ التي دفعتها المؤسسة فعلا لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة بها فعلا في المستندات المؤيدة.

إن كثير من الباحثين يرون أن التمسك الدائم بمبدأ التكلفة التاريخية من قبل المحاسبين يشكل في النهاية الأمر قيدا على ملائمة البيانات المحاسبية لعملية اتخاذ القرارات خصوصا في الفترات المالية التي ترتفع فيها معدلات التضخم الاقتصادي وحيث تصبح حينئذ الفوارق كبيرة جدا بين التكلفة التاريخية للأصل وتكلفة احلاله.

3. مبدأ الحيطة والحذر:

لابد أن يجابه معدو القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك في تحصيلها، ... الخ ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأموال والدخل الحذر في أو التقليل للالتزامات والمصروفات.

عن ممارسة الحيطة والحذر، لا تعني مثلا، خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والمدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات، حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تملك خاصية الموثوقية.

4. مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:

يهدف هذا المبدأ بتحديد نتيجة أعمال الدورة المالية إثر مقابلة الإيرادات المحققة خلال الفترة. بالنفقات المستنفدة خلالها. حيث يلتزم المحاسب عند إصدار القوائم المالية بأن تكون إيرادات المؤسسة المباشرة وغير المباشرة مرتبطة بما يقابلها من تكاليف هذه المقابلة، هي نتيجة لتطبيق مبدأ استقلالية السنوات المالية.

5. مبدأ الاستمرارية:

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل، وعليه يقترض أنه ليس لدى المؤسسة النية للتصفية.

6. مبدأ استقلالية الدورات:

يقتضي قياس نتيجة النشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسة والمتعلق بدورة معينة دون تداخل بالدورات الأخرى وذلك عن طريق مقابلات إيرادات الدورة بالمصاريف المتعلقة بها وذلك بصرف النظر عن إتمام السداد النقدي أو عدم إتمامه إذا كان ذلك قد تم في الفترة السابقة عن الدورة المعنية أو خلالها وهذا أدى إلى ما يسمى بالتسويات الجردية[1].

7. مبدأ الأهمية النسبية:

يعتبر مقدار الحذف او مجموع التحريفات في عنصر من التقرير المالي مادي، إذا كان في ضوء الظروف المحيطة، حجم هذا العنصر من المحتمل أن يغير أو يؤثر على حكم الشخص الرشيد الذي يعتمد على هذا التقرير المالي نتيجة ادراج هذا العنصر أو تصحيحه[2].

ثالثا: الفروض التي يتم على أساسها إعداد القوائم

1. أساس الاستحقاق:

لأجل تحقيق أهدافها فإن القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي وتحت هذا الاساس فإنه يعترف بأثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عنده تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها ويجرى تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها. إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تخير المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل وعليه، فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية. وعادة ما يتم الإعتراف ببنود القوائم المالية عندما تستوفى التعاريف ومعايير الإعتراف بالنسبة لتلك العناصر في إطار العمل.

[1] صالح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، ص 16-17.

[2] FASB, Amendments to Statement of Financial Accounting Concept No. 8. Chapter 3, Qualitative Characteristics of Useful Financial Information, 2018, P3.

2. الاستمرارية:

يجرى إعداد القوائم المالية عادة بإفتراض أن المنشاة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام. ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم. وقد ورد هذا الافتراض أيضا ضمن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1.[1]

3. محاسبة الالتزامات:

تقوم المؤسسة بمجموعة من العمليات كما يحدث في محيطها مجموعة من الأحداث والوقائع يترتب على هذه العمليات والأحداث تسجيلات محاسبية توافق طبيعة العناصر التي حدثت، مما سوف ينعكس في محتوى عناصر القوائم المالية التي توضح إلتزامات المؤسسة إتجاه مختلف الأطراف ذات الصلة من خلال التفسيرات الملائمة لجميع القوائم المالية[2].

[1] محمد كمال أبو عجوة، طارق عبد العال حماد، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، دون طبعة، القاهرة 2011، ص ص 29-30.

[2] مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا لنظام المحاسبي المالي الجزائري ias/ifrs، دار الهدى للنشر والتوزيع، دون طبعة، عين مليلة، الجزائر، 2014، ص 33.

المبحث الثاني: مستخدمو القوائم المالية وأهميتها وأهدافها

بعد تعرفنا على القوائم المالية ومفهومها يمكن استنتاج أهمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية من خلال توصيلها رسالة مفهومة لمستخدمي المعلومات الموجودة في القوائم المالية، كما أن المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: أهمية وأهداف القوائم المالية

أولا: أهمية القوائم المالية

مما لا شك فيه أن القوائم المالية لها دور فعال داخل المؤسسة فالميزانية هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وتصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. ويوفر حسابات النتائج معلومات عن أداء المؤسسة، وترتب فيه الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة. ويقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وهناك طريقتين لإعداد هذه القائمة وهي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة سواء انطلاقا من صافي الربح أو من المتحصلات والمدفوعات النقدية. ويشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة.

وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدة لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

1. أهمية الميزانية:

توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة تبرز أهمية الميزانية من حيث أو التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:[1]

- حساب معدلات العائد؛
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 224.

2. أهمية حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع المبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3. أهمية قائمة التدفقات الخزينة:

تبرز أهمية قائمة التدفقات الخزينة من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين منفردة أو مجمعة – الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة"[1].

وتساعد قائمة التدفقات الخزينة المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات الخزينة المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات الخزينة الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات الخزينة[2].

4. أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها الحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة[3].

[1] فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص 27.

[2] ريتشارد شرويدر تعريب خالد على أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 287.

[3] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

1. تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للمؤسسة وذلك بهدف قياس أماكن الضعف والقوة ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل.
2. تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في اجمالي الموارد والناتجة عن الانشطة الموجهة لتحقيق الارباح، وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار وتحديد قدرة المنشأة على سداد ديونها للموردين والدائنين وإظهار قدرتها على سداد ضرائبها[1].
3. تقييم قدرة المنشأة على استخدام اموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الادارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة اليها، الأمر الذي يعتبر مؤشر على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
4. أشارت لجنة المعايير المحاسبة الدولية الى ان أهداف القوائم المالية ليست اهدافا جامدة وانما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه القوائم[2].
5. تهدف الى توضيح الاخطار وعدم التأكد الذي يؤثر على المؤسسة وذلك من خلال تقديم ملاحق وايضاحات تحتوي هذه المعلومات.
6. ينبغي أن تأثر القوائم على المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمشروع والتي يكون من المحتمل أن يترتب عليها تدفقات نقدية واردة، كما ينبغي أن توضح تلك القوائم التزامات المشروع المتعلقة بتحويل موارد معينة الى موارد اخرى والتي قد يترتب عليها تدفقات نقدية محتمل خروجها من المشروع.
7. تقديم معلومات حول قائمة الدخل والميزانية لما لها من فائدة في مساعدة مستخدم القوائم المالية في التنبؤ وإجراء المقارنة[3].

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسم يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المؤسسة وقسم يشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم تكمن في مساعدة وحماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة[4]:

---

[1] طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة**، العدد الثاني، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 101.

[2] فوزي الحاج أحمد، **المظور الاخلاقي للمحاسبة الابداعية وأثره على القوائم المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، مجلد 06، عدد 1، الجزائر، 2021، ص 45.

[3] نايف جحيش النصافي، **أثر استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية، الاردن، 2012/2011، ص 45.

[4] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص14.

الشكل رقم 1: مستخدمو القوائم المالية

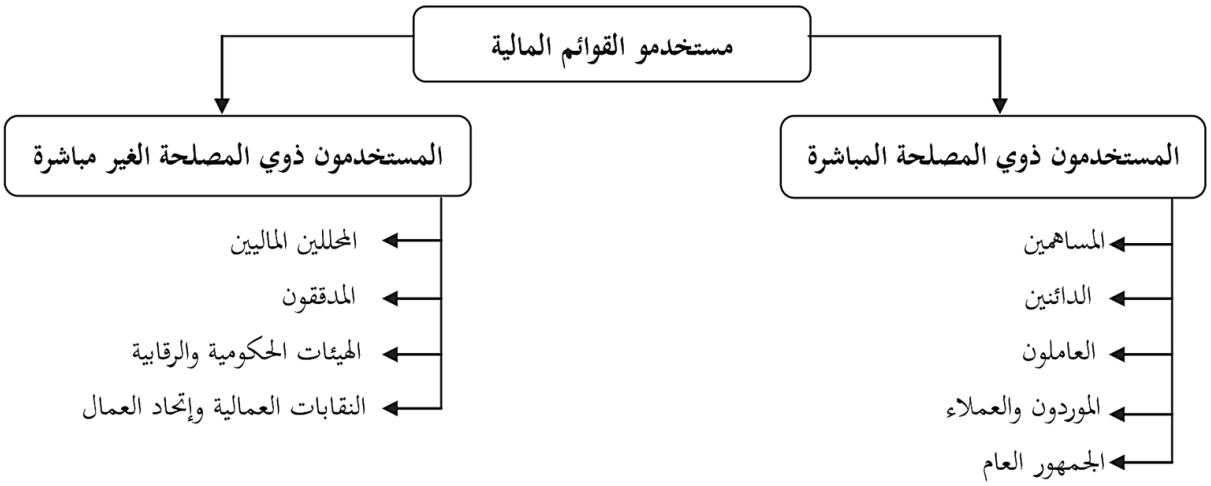

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني، الجزائر، طبعة ،2009، ص 185.

1. **المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة**

- **المساهمين:** يهتم المساهمين سواء كانوا مساهمين حاليون أو المحتملين ومستشاريهم بالمحاضر والعوائد المتعلقة بالأسهم؛
- **الدائنين:** يهتم الدائنين بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق والقدرة على السداد[1]؛
- **العاملون:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات، توفير المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل[2]؛
- **الموردون والعملاء:** يهتم هاذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل[3]؛
- **الجمهور العام:** تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها[4].

---

[1] فضالي إلياس، مداخلة بعنوان، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "متطلبات التوافق والتطبيق"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

[2] صالح مرازقة، مداخلة بعنوان، **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي "الواقع ... ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص 08.

[3] فائز زهدي الشلتوني، مذكرة ماجستير بعنوان، **القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2005، ص 33.

[4] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني، الجزائر، طبعة 2009، ص 185.

2. **المستخدمون ذوي المصلحة الغير مباشرة**

يتمثل المستخدمون ذوي المصلحة الغير مباشرة فيما يلي:

- **المدققين:** يعتبر المدقق وكيل المساهمين فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه القوائم المالية ويبدي رأيه الفني المحايد، وتتمثل وسيلة المدقق في إظهار وجهة نظره في أثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حسابات النتائج؛
- **الهيئات الحكومية والرقابية:** تعد الجهات الحكومية والرقابية صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع بذلك تضمن هاته الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب بانتظام؛
- **النقابات العمالية وإتحاد العمال:** تشمل هذه الفئة كل من العاملين والنقابات والاتحادات المهنية التي تمثلهم والذين يقومون بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون بها، ومدى قدرتها على الاستمرار كمصدر دخل[1]؛
- **المحللين الماليين:** المستثمرين الذين يمثلون عملائهم، فإن أي خلل في القوائم والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبتالي على قرارات العملاء في البيع والشراء، ويرى البعض أن القائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراء المقارنات واستخراج النسب التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب[2].

[1] مدحت فوزي عليان وادي، مذكرة ماجستير بعنوان، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006، ص 143.

[2] R.PAPIN, **la création d'entreprise**, dunod, paris, 2011.

خلاصة الفصل:

لإعداد وعرض القوائم المالية نقطة بداية لدراسة المحاسبية، حيث تتولى كل المؤسسة سنويا إعداد القوائم المالية التي هي من الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية وذلك هدف إيصال المعلومات إلى المسيرين والمستثمرين وغيرهم فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى إدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي أي وحدة الاقتصادية حيث يتم على ضوئها اتخاذ القرارات الملائمة.

حيث تعد القوائم المالية مصدرا أساسيا للمعلومات سواء السنوية أو المرحلية ولها فوائد عديدة في داخل الشركة وخارجها تساهم بشكل كبير في القرارات المتخذة من قبل المستخدمين كونها توفر بيانات ومعلومات هامة تساعد المستخدمين على تقييم الأداء والتنبؤ سيؤول إليه الوضع المالي للشركة مستقبلا.

حيث أنها تلعب دور محوريا في توفير المعلومات المالية الأساسية للشركات والمؤسسات وتنبع أهميتها من قدرتها على تقديم رؤية واضحة حول الحالة المالية للشركة، ومنح الجهات المعنية الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية وإدارية مستديرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي ذو أهمية بالغة في ظل التطورات التي يشهدها العالم لأن القوائم المالية لم تعد كافية على إعطاء صورة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك اعتبر التحليل المالي من أهم أساليب تقييم الأداء لأنه يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية، تمكن من تحويل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة أكبر ما يسمح لها بالتفكير في رسم الخطط المستقبلية.

ومن بين الأساليب والأدوات المستعملة في تحويل هذه البيانات إلى معلومات نجد أسلوب التحليل بالنسب المالية، وأسلوب التحليل بمؤشرات التوازن المالي.

انطلاقا مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي
- المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء المالي
- المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم أساسيات التحليل المالي من خلال التعرف على مختلف التعاريف التي يتميز بها، إضافة إلى مراحل التحليل المالي كما سنتعرض إلى أهمية التحليل المالي وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف ومراحل التحليل المالي

أولا: تعريف التحليل المالي

لقد أعطيت عدة تعاريف للتحليل المالي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

"التحليل المالي هو عملية من خلالها يتم اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساعد في أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار"[1].

ويعرف التحليل المالي على أنه "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط القوة والضعف والحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا"[2].

كما يمكن تعريف التحليل المالي "بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر"[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي: "بأنه عملية دراسة وتحليل القوائم المالية يتم من خلالها إكتشاف واستنباط مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وذلك باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية، تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تقييم أداء المؤسسة".

ثانيا: مراحل التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة ويمكن لهذه الخطوات وللمراحل أن تختلف من تحليل لآخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل والاعتبارات الأخرى فالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل، ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي فيما يلي:

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص3.

[2] مقران فوزي وآخرون، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 45.

[3] منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 12.

1. مرحلة الإعداد والتحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه واستلامه لمكتبات التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:[1]

أ. تحديد الهدف من التحليل:

وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل.

ب. مدى نطاق التحليل:

وبعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة أم سيتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل هذا يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة المتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعداد التحليل المالي.

ج. تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:

فيجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليلية، حيث كلما قفزت هذه الخصائص بالمعلومات كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة.

2. مرحلة التحليل:

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية[2]:

أ. إعادة بتبويب تصنيف المعلومات:

فهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة وقد يقوم المحلل

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي مصر، 2010، ص 54.

[2] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، الطبعة 2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 28-29.

المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها وإعادة تصنيفها في حالات أخرى.

ولعل أهم ما يحقق إعادة تبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة.

ب. **اختيار الأداة الملائمة للتحليل:**

يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداء والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى، وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل....الخ.

ج. **تحديد الانحرافات وأسبابها:**

وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنة الأرقام والمؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة نفسها لسنوات مختلفة.

3. مرحلة الاستنتاجات والتوصيات:

وهي آخر مرحلة من مراحل التحليل المالي ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة، من إعداد وتحضير وتحليل، ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك.

ويحاول المحلل عن كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية[1]:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل؛
- الإيجار والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل؛
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا: أهمية التحليل المالي:

لا شك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد

[1] مسوسي زهية، ساري رزيقة، دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة آكلي امنحد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018/2017، ص 37.

العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في مايلي:[1]

أ. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت؛

ب. يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛

ج. التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛

د. التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الإندماج والتحديث والتجديد.

ثانيا: أهداف التحليل المالي:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:[2]

أ. معرفة المركز المالي للمؤسسة.

ب. معرفة مركز في قطاعها الذي تنتمي إليه.

ج. مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.

د. المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.

هـ. توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.

و. اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.

ز. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.

ح. تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.

ط. تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

[1] أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص 53.

[2] الزغيبي (هيثم محمد)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 167.

المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية دور مهم في النشاط الاقتصادي ويعد تقييم أدائها المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الموجودة وهذا لتحسين أدائها نحو الأفضل.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

أولا: تعريف الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي يجب التعرف على الأداء المالي:

1. تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي "بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة"[1].

كما يعني أيضا "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، لكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء يمر بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"[2].

كما يمكن اعتبار الأداء المالي أنه "أداة للحكم الشخصي عن قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق من خلال معايير معينة مثل ربحية السيولة، النشاط، الرفع المالي والتوزيعات"[3].

ويمكن قياس الأداء المالي بعدة مؤشرات داخلية وأخرى الخارجية، بمعنى ذات تأثير على المركز التوازني للمؤسسة في السوق المالي، وبالتالي قيمة المؤسسة، لذا يتعين على المسير المالي معرفة كفاءة أصول المؤسسة أدائها من خلال المؤشرات الكلاسيكية و/أو الحديثة، ويتوقف قياس الأداء المالي على:[4]

[1] محمد الأمين كماسي، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 مارس 2013، ص 17.

[2] Amaud thausron, Evaluations des entreprises, technique de gestion èconomie, Paris, France, 2007, p 23.

[3] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص17.

[4] عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص 41.

- دراسة العوامل المؤثرة على المردودية المالية.
- تأثير السياسة المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف والتكاليف العامة.

2. مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعني تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقويم الأداء المالي للمنظمة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا. تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

يقول D.Dubois إن أهداف كل دراسة مالية يجب أن تكون بهدف تقويم أداء المنظمة وتطوره خلال الوقت، مقارنة مع مثيله للمنافسين الرئيسيين مواجهة بمعايير مهنية أو مؤسساتية (مصرفية، متخصصة، مركز دراسات وأبحاث ... الخ).

في الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه، إذ تعتمد لحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة. وكما هو الحال لأي منظومة للأهداف، تعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة محورية لكي تصبح طموحة وواقعية[1].

ثانيا: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقويم الأداء بمراحل عدة نذكر منها ما يلي:[2]

1. **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقويم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. أن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقويم.

[1] أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، 2007، ص 38.

[2] مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص39.

2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
3. **إجراء عملية التقويم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
4. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم:** في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.
5. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم وتزويد الإرادات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثالثا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

1. أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:[1]

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المخطط والأداء المالي المحقق.
- تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ.
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

[1] مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 10.

2. أهداف تقييم الأداء المالي:

تتعدد أهداف تقييم الأداء المالي، حيث يمكن تلخيص أهمها فيمايلي:[1]

- التعرف عمى الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة عمى خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة المالية؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛
- معرفة مستوى إنجاز المؤسسة للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتمك الوظائف المدرجة في خططها.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة:

أولا: رأس مال العامل FR:

رأس مال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها هامش امان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[2]، ومن هنا نستنتج أهمية رأس المال العامل في:

- كونه مؤشر يهدف لتجسيد التوازن المالي؛
- كونه هامش أمان يحقق الملاءة (قدرة المؤسسة على التسديد) على المدى القصير.

كما يحسب رأس المال العامل بطريقتين مختلفتين هما:[3]

من أعلى الميزانية= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة
من أسفل الميزانية= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحميل (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 159.

[2] محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص 92.

[3] جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 16.

1. أصناف رأس المال العامل:

أ. **رأس المال العامل الخاص** :وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة– الأصول الثابتة

ب. **رأس المال العامل الإجمالي:** ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو اقل من سنة وتحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

ج. **رأس المال العامل الأجنبي** :وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

2. حالات رأس المال العامل الصافي:

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي: [1]

أ. $FR > 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فان المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجاتها المالية المتبقية.

ب. $FR < 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ج. $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتناسب في تمويل المؤسسة مستقبلا.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR

مرتبط بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاج له، فاحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال، ويمكن ان نميز بين احتياجات

[1] بشرى عزوز، رمزي قراس، **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة**، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف 2019/2018، المسيلة ص 19.

رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، وبالتالي نعرض العلاقة العامة لحساب احتياجات رأس مال العامل:[1]

احتياجات رأس المال العامل= الأصول المتداولة خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج

ويمكن تجزئته إلى:

1. **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلالBFRex:** هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال= أصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة

2. **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex:** هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال= أصول المتداولة خارج الاستغلال– الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

حيث تتمثل حالات احتياجات رأس المال العامل فيما يلي:

- BFR>0: موجب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات الفقيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى؛
- BFR<0: سالب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اقل من مواردها، وهذا يعني إن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة؛
- BFR=0: معدوم أي استخدامات دورة الاستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (د. ق. أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة.)

ثالثا: الخزينة الصافية TN:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها (مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة) .

حيث تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليين[2] :

[1] بشرى عزوز، رمزي قراس، نفس المرجع السابق، ص 20.

[2] هاجر عباسي، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016، ص10.

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

حيث تتمثل حالات الخزينة فيما يلي:

- TN>0: موجبة هذا يدل على إن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة؛
- TN<0: سالبة هذا يدل على إن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية؛
- TN=0: معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المالي

مؤشرات الأداء المالي هي أدوات قياسية تستخدم لتقييم الحالة المالية والأداء الاقتصادي للشركات والمؤسسات حيث سنتعرف في هدا المبحث على النسب المالية وأهم أنواعها لتقييم ربحية الشركة وكفاءتها التشغيلية وكذا مزايا وعيوب هذه المؤشرات.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

النسب المالية تساعد في تقييم الأداء المالي للشركة ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف عليها وعلى أهم النسب المالية المهمة التي يمكن استخدامها في هذا السياق مثل نسب السيولة ونسب الربحية وغيرها من النسب.

أولا: تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف وفيما يلي أهمها:

تعرف النسب المالية بأنها عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بين بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج[1].

كما يمكن أن تعرف أيضا بأنها: العلاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا حتمية له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف[2].

كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة[3].

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر نستخلص أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين عناصر القوائم المالية أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

---

[1] محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 155.

[2] عبد الغفار الحنفي، **اساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 65.

[3] عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 83.

ثانيا: أنواع النسب المالية

1. نسب السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزامتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد إلتزامتها.

أ. **نسبة السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

ب. **نسبة السيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) / الديون قصيرة الأجل

ج. **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها.

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

2. نسب النشاط:

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول التابثة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

[1] عاطف وليد التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 88.

متوسط فترة التحصيل = 360/ معدل دوران الحسابات المدينة

متوسط فترة الدفع = 360/ معدل دوران الحسابات الدائنة

3. نسب التوازن الهيكلي:

تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي[1]:

أ. **نسبة التمويل الدائم:** تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال، وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

ب. **نسبة التمويل الذاتي** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الاجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

ج. **نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع

[1] برابح سليمان ودويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أكلى محند أولحاج البويرة، 2015/2014، ص 55

4. نسب المردودية:

أ. **المردودية المالية:** تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية[1].

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الدورة الصافية / الأموال

ب. **المردودية الاقتصادية:** والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة.

نسبة المردودية الاقتصاديةRE = النتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول

ج. **الرافعة المالية:** يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر ايجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الرافعة المالية: المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

5. نسب الرفع المالي:

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح المؤسسة، وتتمثل هذه النسب فيما يلي:[2]

أ. **نسبة المديونية:** وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من عبىء ديونها ويمكن حسابها كالآتي:

نسبة المديونية = (مجموع الديون / مجموع الأصول) 100

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011 م 281 –290

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، فليطسن، 2008، ص 52–54.

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية:

الديون قصيرة الأجل = (ديون قصيرة الأجل / مجموع الأصول)

الديون طويلة الأجل = (ديون طويلة الأجل / مجموع الأصول)

ب. **نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، ومؤشر الارتفاع لهذه النسبة غير جيد ويبين عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين، ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة الاقتراض الحقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق

ج. **نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة:** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني العكس وتحسب كالآتي:

نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة = صافي / حقوق

د. **عدد مرات تغطية الفوائد:** وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد المرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير الى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها وتحسب كالآتي:

عدد مرات تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الضرائب / الفوائد

6. نسب الربحية:

هي مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الاقتراض أو من الاثنين معا[1].

[1] ليندا غربة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت للفترة 2010-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 11.

تعرف نسب الربحية على أنها النسب التي تقيس لنا كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال موارد المؤسسة استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي[1].

من أهم نسب الربحية تملكت في:

أ. **العائد على المبيعات (نسبة صافي الربح):** تغير هذه النسبة عن قدرة المسيرين في تسيير رقم الأعمال والأعباء الكلية للمؤسسة، كما تساعد على معرفة صافي الربح للمؤسسة والتي تحسب كمايلي:[2]

نسبة صافي الربح = صافي الربح بعد الفائدة والضرائب ÷ صافي المبيعات

ب. **العائد على إجمالي الأصول:** وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم حسابها بالشكل التالي:[3]

معدل العائد على الموجودات = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول

ج. **العائد على حقوق الملكية:** يعتبر مؤشر المعدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، إذ أن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل أداة الإدارة الكفؤة. ويمكن التوصل إلى معدل العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:[4]

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية

د. **نسبة مجمل ربح العمليات (نسبة إجمالي ربح المبيعات):** تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى كفاءة الإدارة في تعاملها مع عناصر التالفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم فيها والسيطرة عليها، وتتمثل في العلاقة التالية:[5]

نسبة مجمل ربح العمليات = مجمل ربح العمليات ÷ صافي المبيعات

[1] نفس المرجع السابق، ص 11.

[2] صالح الحناوي، وآخرون، الإدارة المالية – مدخل إتخاذ القرارات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 77.

[3] صافية بو مصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (MTM) مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 2، ديسمبر 2021، جامعة محمد البشير الإبرهيمي برج بوعريريج الجزائر، 2021/12/31، ص 226.

[4] انس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الاداء المالي الشركات التامين الأردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مذكرة تخرج مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، 2015، ص 21.

[5] عمر عمراوى، طاهر مولاي علي، قييم الأداء المالي المؤسسة سونلغاز باستخدام النسب المالي، دراسة حالة المديرية التوزيع الشركة سونلغاز ادرار، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية ومؤسسة، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2022، ص 28.

ويمكن صياغة هذه النسبة كالتالي:

نسبة مجمل ربح العمليات = [(صافي المبيعات – تكلفة المبيعات) ÷ صافي المبيعات

هـ. **هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب):** قصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي، وهي تعبر عن العلاقة بين قدرة الوحدة النقدية في توليد الربح بهامش الربح التشغيلي، وقدرة الوحدة النقدية من الموجودات المستثمرة في تحقيق المبيعات وبالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في التعامل مع تكاليف التشغيل المرتبطة بالعمليات.

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:[1]

نسبة هامش الربح التشغيلي = صافي ربح العمليات التشغيلية ÷ مجموع المبيعات

و. **هامش الربح قبل وبعد الضرائب:** هذه النسبة تكشف مقدار الأرباح من كل دينار واحد من المبيعات الصافية وهي:[2]

هامش الربح قبل الضرائب = الأرباح قبل الضرائب ÷ صافي المبيعات

7. نسبة الملاءة:

تعبر الملاءة المالية على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة والطويلة المدى بإستعمال أصولها القصيرة والطويلة المدى. تمثل نسب المديونية مؤشرات أساسية لتقييم مخاطرة الإفلاس.

من بين النسب الأكثر شيوعاً نذكر ما يلي:

أ. نسبة المديونية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الديون المالية الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{الديون المالية الطويلة الأجل– الخزينة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تشير الديون المالية المتوسطة والطويلة الأجل إلى مجموع القروض البنكية والقروض الممنوحة من المؤسسات المالية بما فيه القروض الايجارية وكذلك القروض السندية تُعبر الديون المالية الصافية عن مدى اعتماد المؤسسة على الديون المالية في تمويلها.

[1] عدنان تايه النعيمي، فؤاد ارشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري، عمان، 2008، ص 100.

[2] عمر عمراوى، طاهر مولاي علي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

تقيس هذه النسبة مستوى المديونية المالية للمؤسسة بالنسبة لأموالها الخاصة، تستخدم هذه النسبة من طرف البنك لقياس قدرة المؤسسة على تحمل ديون إضافية، كلما كانت هذه النِّسبة ضئيلة كلما كانت المؤسسة قادرة على الاستدانة أكثر (المؤسسة في وضعية استقلالية مالية).

ب. نسبة الاستقلالية المالية:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

تقيس هذه النسبة حجم الأموال الخاصة من إجمالي موارد التمويل في المؤسسة (الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية)، كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المؤسسة تتمتّع باستقلالية مالية مريحة (يمكن للمحلل المالي قبول مستويات تتراوح بين 25% و30%)

ج. نسبة الملاءة المالية العامة:

$$\text{نسبة الملاءة المالية العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية}}$$

تقيس هذه النسبة معدل تغطية الديون الطويلة والقصيرة الأجل باستعمال أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت الملاءة المالية للمؤسسة أحسن، أي أنه في حالة التصفية يمكن بيع أصول المؤسسة لتسديد التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب النسب المالية

من الأدوات المهمة لتحليل الأداء المالي وتقييمه للشركات نجد النسب المالية حيث تقدم نظرة شاملة عن الصحة المالية يمكن أن تكون مفيدة في التقييم مع ذلك فإن هذه الأدوات لها مزايا وعيوب.

1. المزايا النسب المالية:

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب فيما يلي:[1]

- سهولة حساب النسب المالية؛
- المظهر الكمي للنسب والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة؛
- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية.

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحميث المالي**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي لمنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 303.

وهناك مزايا أخرى تتمثل فيما يلي:[1]

- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستجوب اتخاذ اجراءات وقائية؛
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض؛
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

2. العيوب النسب المالية:

ينبغي الإحاطة بنقاط الضعف التي تكتشف عملية التحليل، وذلك لابتكار وسائل وأساليب أخرى تجعلنا مدركين للمدى الذي يمكن الاعتماد عليه في التحليل والتفسير والتي تتمثل أهمها بالتالي:[2]

أ. ضعف البيانات المالية التي يستند إليها التحليل:

وذلك لكون أرقام الميزانية العمومية أرقاما تاريخية ولا تعكس القيمة الحالية لبنودها وتعكس المركز المالي للمؤسسة في لحظة إعدادها، واستعمالها للتقديرات والسياسات المحاسبية وعدم القدرة على إظهار قيمة بعض الموجودات الحقيقية على الرغم من مساهماتها الفعلية في العمل والانتاج، وذلك لصعوبة تقييمها كالشهرة والعنصر البشري الكفؤ.

ب. محدودية المعلومات المتاحة من خارج المؤسسة:

وذلك لكون أن المحلل المالي على الأغلب شخصا من خارج المؤسسة، الأمر الذي يعني أن الاعتماد على البيانات المنشورة وحسب وبالتالي فهو لا يستطيع أن يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به تلك المعلومات.
وتتلخص عيوب النسب المالية فيما يلي:[3]

- إن النسب المالية تعتمد على مدى سلامة الأرقام الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية؛
- صعوبة تحديد الأسس التي تم عليها مقارنة النسب المالية؛
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من مؤسسة أخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في كثير من الحالات غير واضحة؛

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 39.

[2] فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي التمويل–الاستثمار–التخطيط–التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 300.

[3] ابتسام عليوة وحورية لحلو، مدى اعتماد البنوك التجارية على النسب المالية في اتخاذ قرار التمويل، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016/2015، ص 46.

- النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين[1].

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2007، ص 123.

خلاصة الفصل:

إن مؤشرات تقييم الأداء المالي تستخدم للتعرف على مستوى أداء وتحديد كفاءة المؤسسة والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها إذ أن تقييم الأداء المالي الجيد من أهم الغايات التي تحرص المؤسسة للوصول إليها ومدى نحاجها في تحقيق الأهداف المرسومة، ويتضح أن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لإتخاذ القرارات لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية ومعالجة النقص، وقد يكون هذا التحليل غير مجدي إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة.

تستخدم النسب المالية بشكل واسع لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات من قبل المحللين والمستثمرين والأطراف المعنية، كون هذه النسب تحتوي على معلومات تفيد في التعرف على الوضعية الحالية والتنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسة، تنظم هذه النسب في عدة مجموعات رئيسية هي السيولة والربحية والنشاط والمردودية لتعكس كل مجموعة أداء ونشاط معين من أنشطة المؤسسة، وتصبح هذه المؤشرات مفيدة عندما يتم مقارنتها مع مؤشرات مرجعية ومتابعة تصورها عبر الزمن.

تستخدم مؤشرات التوازن المالي لدراسة مدى تمكن المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة ومدى تغطية احتياجات دورة الإستغلال دون الإفراط في توفير سيولة زائدة عند اللزوم، ولتوضيح استخدام تحليل القوائم المالية السابقة في تقييم الأداء المالي سنحاول اسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لاستخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز ميلة

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور القوائم المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

فتم اختيارنا لإحدى أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والمتمثلة في مؤسسة الوطنية سونلغاز، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل وتحقيق الأهداف المسطرة ولهذا سنقوم بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتوزيع سونلغاز

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة

المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتوزيع سونلغاز

تعد سونلغاز من أهم الشركات الجزائرية التي تقوم بتوزيع الكهرباء ونقل الغاز عن طريق القنوات، كما تتمتع هذه المؤسسة بقدرتها على التدخل في نشاطات أخرى ذات منفعة عامة، سنتعرّف فيما يلي عليها:

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول الشركة الوطنية سونلغاز

الشركة الوطنية من الشركات الجزائرية التي تتوزع فروعها على المستوى الوطني وفيما يلي تعريفها:

أولا: تعريفها

هي شركة عمومية جزائرية نشاطها إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

ثانيا: تاريخ نشأة الشركة الوطنية للتوزيع

بعد إنتاج الكهرباء في الجزائر عام 1929 تم إنشاء مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر سنة 1947، كانت شركة احتكارية لفرنسا وتدعى (E.G.A) في سنة 1969 وبعد قرار التأميم الذي شملها بعد الخراب الذي خلفه الاستعمار تم حل مؤسسة الكهرباء والغاز في الجزائر (E.G.A) وظهر ما يسمى بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز سنة 1983 ثم إعادة هيكلة الشركة لتضم خمس وحدات فرعية قائمة بذاتها لكنها تابعة لشركة سونلغاز وهي:

- كهرباء KAHRIF: الإنارة وإيصال الكهرباء.
- كهرباء KAHRAKIB : تركيب المنشآت الكهربائية.
- قناة غاز KANAGAZ: الهندسة المدنية وتضم AMC لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.
- التركيب ETERKIB: التركيب الصناعي.

كما شهدت الشركة الوطنية تغيرا في الطبيعة القانونية لتصبح مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري سنة 1991 بموجب المرسوم التنفيذي 1991/12/14 الأمر الذي يسمح للمؤسسة بالتحرّر شيئا فشيئا من تدخل الدولة، في سنة 2002 أصبحت شركة سونلغاز مؤسسة ذات أسهم وهذا حسب ما قرّره المرسوم الرئاسي 195/02 المؤرخ في 2002/06/01 الذي أعطاها الحق للتدخل في مبادئ أخرى في قطاع الطاقة الكهربائية والغاز خارج حدود التراب الوطني.

سنة 2004 أصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع **holding** لتضم ثلاثة فروع مكلفة بنشاطات رئيسية تتمثل في:

1. سونلغاز إنتاج الكهرباء SPE.
2. مسير شبكة النقل الكهربائي GRTE.
3. مسير شبكة نقل الغاز GRTG.

في سنة 2006 تمت هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت لأربع فروع هي:

4. سونلغاز التوزيع: الجزائر العاصمة SDA.
5. سونلغاز التوزيع: الجهة الوسطى SDC.
6. سونلغاز التوزيع: الجهة الشرقية SDE.
7. سونلغاز التوزيع: الجهة الغربية SDO.

ثالثا: مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق SDE:

مديرية توزيع الكهرباء والغاز شرق هي مديرية جهوية التي تتفرع منها كل المديريات الفرعية التابعة للجهة الشرقية.

بعد هيكلة وظيفة التوزيع سنة 2006 وتقسيمها إلى أربعة فروع منها شركة توزيع الكهرباء والغاز شرق SDE تأسست في 01 جانفي 2006 برأس مال 20 مليار سنتيم مهامها الأساسية:

- استغلال وصيانة توزيع شبكة الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز بتوصيل زبائن جدد بهذه الشبكات.
- تسويق الكهرباء والغاز.
- تحديد سياسة بيع وترويج الطاقة الكهربائية والغازية في البلاد.
- إنعاش السوق المحلية خلال استهلاك واقتناء مختلف وسائل العمل.

تغطي سونلغاز شرق العديد من المناطق الشرقية بمجموع 16 ولاية وهي: قسنطينة – بجاية – جيجل – سكيكدة – عنابة – قالمة – ميلة – برج بوعريريج – مسيلة – باتنة – أم البواقي – سوف أهراس – تبسة – خنشلة – سطيف، ومن بين هذه الجهات وقع اختيارنا على مديرية توزيع الكهرباء والغاز ميلة.

المطلب الثاني: مديرية توزيع سونلغاز – ميلة:

أولا: تعريف مديرية توزيع سونلغاز – ميلة

يتواجد مقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز بميلة بـ 46 شارع نهج جيش التحرير الوطني – ميلة – يتربع على مساحة قدرها 1300 متر مربع يقدر عدد عمالها بـ 450 عامل، تتفرع منها خمس وكالات تجارية: فرجيوة – شلغوم العيد – ميلة – تاجنانت – التلاغمة – كما تمتلك هذه المديرية كمية معتبرة من المعدات (أجهزة إعلام آلي – سيارات – شاحنات – كوابل ... الخ) وهذا ما يمكنها من إنجاز مهامها.

الجدول رقم 8: بطاقة تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز – ميلة –

المؤسسة	مديرية توزيع الكهرباء والغاز الشرق
المقر الاجتماعي	حي قصر الماء مجموعة الملكية 30 قسم 80 بلدية ميلة.
تاريخ الإنشاء	2006 / 01 /01
رأس المال الاجتماعي	20 مليار دينار
مجال النشاط	توزيع الكهرباء والغاز
الجهة الشمالية	المجلس الولائي
الجهة الجنوبية	ملعب بلقاسم بلعيد
الجهة الغربية	المحكمة الابتدائية
الجهة الشرقية	ساحة صديق الثورة الجزائرية "البير ديلان لوسيان"

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة سونلغاز

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز ميلة

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للشركة

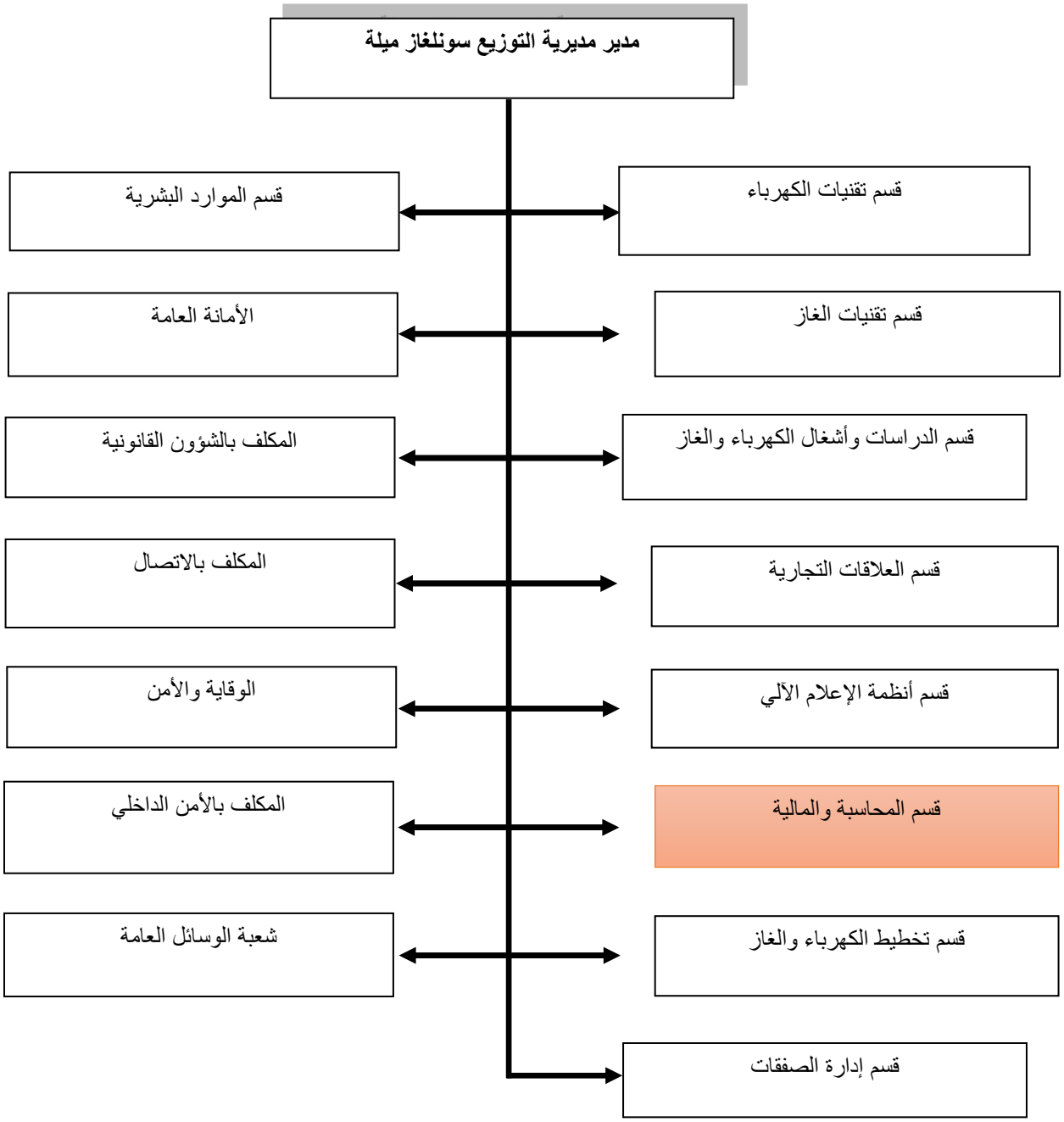

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مؤسسة سونلغاز

الهيكل التنظيمي هو الشكل الذي يوضح التسلسل الإداري للمنشأة يوضح مواقع الوظائف وارتباطها الإداري والعلاقات بين الأفراد كما يوضح خطط السلطة والمسؤولية داخل التنظيم، وعليه فإن لمديرية التوزيع سونلغاز ميلة أقسام رئيسية وهي:

1. **مدير المديرية:**

يقوم المدير بالعديد من المهام وهي:

- الحضور والإشراف على الاجتماعات.
- الإمضاءات.
- عقد الاجتماعات.
- رئاسة العديد من اللجان.
- تمثيل المديرية في الاجتماعات الولائية الخارجية.
- تقديم الحصيلة والأهداف المحققة لدى الشركة.

2. **قسم تقنيات الكهرباء:**

يتولى هذا القسم المهام التالية:

- ضمان الجودة واستمرارية الخدمة.
- التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برامج الصيانة.
- التدخل في شبكات الغاز بأكملها.
- تطبيق الدليل التقني في توزيع الكهرباء.

3. **قسم تقنيات الغاز:**

من مهامه الأساسية ما يلي:

- ضمان الجودة واستمرارية الخدمة.
- التأكد من تشخيص الشبكات وتطوير برامج الصيانة.
- التدخل على شبكات الغاز بأكملها.
- إعداد خطة اقتناء معدات بأكملها.
- ضمان تحقيق التنمية ودراسات التكتل.

4. **قسم الدراسات وأشغال الكهرباء والغاز:**

تتمثل مهام هذا الأخير في:

- جمع الملفات الفنية لأعمال المراد تحقيقها ودراستها.
- دراسة الطلبيات المستلمة.
- مراقبة المواقع والتحكم فيها وفحصها من جهة جودة الخدمات المقدمة.
- التحقق من المرفقات والموافقة عليها.
- تحليل التقارير ومواقع البناء.

5. **قسم العلاقات التجارية:**

يسهر هذا القسم على الأقسام بما يلي:

- متابعة طلبات الزبائن من وصولها إلى نهاية العملية.
- إعداد عقود الإشراف.
- إدارة العملاء من حيث الإغاثة والفواتير والاستعداد؛
- مراقبة الوكالات التجارية للاستفسار عن التطبيق السليم لقواعد الإدارة.

6. **قسم أنظمة الإعلام الآلي:**

يقوم هذا القسم بالمهام التالية:

- صيانة نظام التشغيل AIX؛ LINAX؛ WINDOWS.
- إدارة قواعد البيانات SGC؛ GDOMT.
- إدارة شبكات الاتصال.
- إدارة وصيانة حديقة الكمبيوتر.

7. **قسم تخطيط الكهرباء والغاز:**

يقوم بالمهام التالية:

- إنشاء المخطط الرئيسي لإدارة التوزيع.
- دراسة الخطط وإعادة الهيكلة والتخطيط لشبكات المناطق الحضارية.
- إعداد جميع الدراسات المحددة لتوفير الاحتياجات لإدارة التوزيع (خسارة، تعويض).
- التأكد من أن الخطة تتوافق مع تكوين التضاريس.

8. **قسم إدارة الصفقات:**

له مهام عديدة وهي:

- الاستلام والقيام بأوامر الدفع لجميع فواتير المقاولات والأشغال.
- إنجاز برامج الاستثمار على المدى القصير والمتوسط حسب التوجيهات على مستوى المركز وهذا بالتنسيق مع مختلف مصالح المديرية.
- تحضير وإعداد المناقصات الوطنية.
- إعداد عقود واتفاقيات الانجاز طبقا للقوانين المعمول بها.
- مساعدة المصالح المالية والمحاسبية في مهام التفتيش.

9. **قسم الموارد البشرية:**

له عدة مهام تتمثل في:

- تطوير المهارات الحالية لتطوير الأنشطة الجديدة.
- التأكد من كفاءة المورد البشري الموجودة وتطويرها.
- تطوير المعلومات والاستماع والتشاور بشأن العلاقات الاجتماعية والمهنية.
- التنسيق بين مختلف أنشطة الموظفين داخل الإدارة؛ لاسيما التوظيف؛ الترقية والنقل.
- إعداد كشوف المرتبات للموظفين.
- صيانة ملفات الموظفين.

10. **شعبة الأمانة العامة:**

تقوم بما يلي:

- تسجيل البريد الصادر والوارد.
- تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن.
- تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير.
- طباعة الوسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

11. **المكلف بالشؤون القانونية:**

له مهام عديدة نذكر منها ما يلي:

- تمثيل شركة التوزيع عن طريق التفويض من المدير أمام المحاكم واتخاذ إجراءات ودية لصالح الشركة.
- متابعة وتنفيذ قرارات المحاكم.
- اتخاذ تدابير لضمان استرداد الديون من جميع الأنواع.
- إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمناقصات ورسالة الطلبيات.
- معالجة الاعتراضات الحاصلة عن طريق نشاط إنجاز منشآت كهربائية أو غازية.

12. **المكلف بالاتصال:** يقوم بالمهام التالية:

- تصميم وتنظيم المعلومات الموجهة للعامة والزبائن باستخدام الوسائل كالمنشورات، الملصقات، الصحافة، الإذاعة المحلية، وهذا إسنادا إلى سياسة الشركة.
- المشاركة مع الإدارة في الأنشطة التجارية.
- اقتراح مواضيع حول الإعلان والمعلومات الموجهة للعملاء بناءا على الملاحظات المحلية.
- بناء علاقة ثقة مع وسائل الإعلام، التلفزيون، الراديو، الصحافة.

13. **الوقاية والأمن:**

مهامه هي:

- متابعة حوادث العمل للمقاولين والجهات الخارجية التابعة للشركة.
- إقامة حملات توعية للجهات الخارجية حول المخاطر المترتبة عن الإساءة في استخدام الطاقة.
- المشاركة بالنيابة عن المؤسسة في التبادلات في مجال النظافة والسلامة وحماية البيئة مع المنظمات المحلية المختصة.
- ضمان أمانة الوحدة SO/CHS ومتابعة التوصيات.

14. **المكلف بالأمن الداخلي:**

تتلخص مهامه في:

- ضمان تطبيق جميع التعليمات والمبادئ والتوجيهات الصادرة عن التسلسل الهرمي في مسائل الأمن الداخلي للمنشأة.
- تطوير وتنفيذ برنامج التفتيش المؤسسي.
- إعداد تقارير التفتيش عن طريق التوصية بكافة التدابير اللازمة لتحسين كفاءة الأمن الداخلي.
- ضمان توفير التقنية التشغيلية للموارد اللازمة لممارسة الأمن الداخلي على مستوى المؤسسة.

15. **شعبة الوسائل العامة:**

لها العديد من المهام تسهر على القيام بها وهي:

- إدارة وصيانة الأصول المقاربة لإدارة التوزيع.
- تطوير وتنفيذ برامج الاستثمار.
- إدارة عقود الصيانة وخدمة النقل.
- تنفيذ برامج المعدات الشرائية في السوق الوطنية.

المطلب الثالث: مهام قسم المالية والمحاسبة

قمنا بتفصيل مصالح قسم المالية والمحاسبة لأنه المسؤول عن موضوع الدراسة حيث يتكون من أربع مصالح، يقوم رئيس لقسم بالتنسيق بين المصالح والحرص على صحة ودقة مختلف المعطيات المحاسبية والإحصائية المقدمة، وفيما يلي تفصيل مهام كل منها.

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة

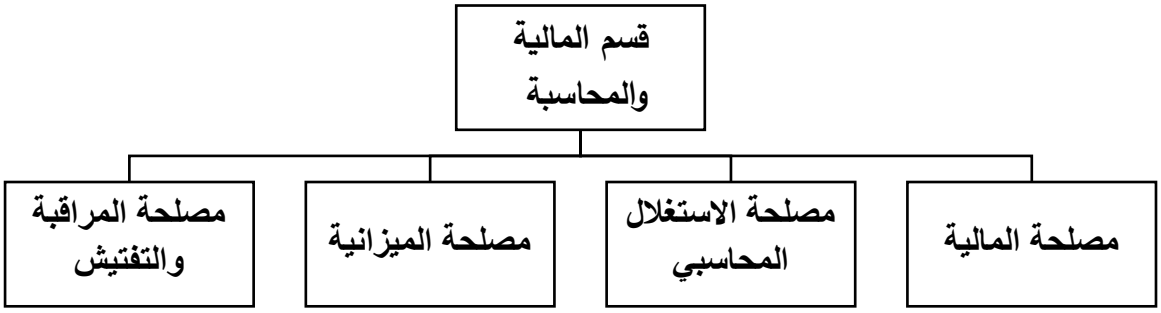

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة سونلغاز

يتكون قسم المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع ميلة من أربعة مصالح رئيسية هي مصلحة المالية ومصلحة الاستغلال المحاسبي ومصلحة الميزانية ومصلحة المراقبة والتفتيش لكل منها مهام تسهر على تأديتها، نبرز فيما يلي:

1. **مصلحة المالية:**

- القيام بمراقبة صناديق الوكالات التجارية الاربعة.
- مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- القيام بعملية ادخال ومراقبة البيانات الخاصة بالزبائن المسددين للفواتير على مستوى البنك والبريد يوميا.
- تحصيل جميع الشيكات الخاصة بالزبائن.
- القيام بعملية التقارب البنكي لكشوفاتها البنكية والبريدية يوميا.
- تسديد فواتير الخاصة بالمتعاملين مع الشركة.
- اعداد لوحة القيادة الخاصة بالمصلحة.

2. **مصلحة الاستغلال المحاسبي:**

لهذه الأخيرة مجموعة من المهام تتمثل في:

- تسجيل جميع القيود المحاسبية للعمليات المالية التي قامت بها مصلحة المالية.
- تسجيل الفواتير محاسبيا وارسالها الى مصلحة العلاقات التجارية للتحصيل والى مصلحة المالية للتسديد.

3. مصلحة الميزانية:

تقوم مصلحة الميزانية بالمهام التالية:

- اعداد وتطوير الميزانية السنوية.
- تجميع لوحات القيادة من المصالح المختلفة.

4. مصلحة المراقبة والتفتيش:

- مراقبة صناديق الوكالات التجارية.
- مراقبة حالة الصندوق الثانوية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز ميلة

من أجل دراسة دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة قمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة للفترة من 2018-2022.

المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة

إن الميزانية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة أدائها الربحي وتقييمها بالمؤسسة.

أولا: جانب الأصول للميزانية 2018-2022: الوحدة: دج

الاصول	2018	2019	2020	2021	2022
الاصول الثابتة	20677631243,67	21718680595,92	22295945023,14	23869321067,87	25201950555,06
برمجيات الحاسوب	25 100,00	25 100,00	25 100,00	25 100,00	25 100,00
الأراضي	143237236,03	143237236,03	143237236,03	143237236,03	143237236,03
تهيئة الاراضي	4009642,83	4009642,83	4009642,83	4009642,83	4 009 642,83
مباني	178401524,91	178401524,91	178401524,91	178401524,91	184601524,91
معدات وادوات	16311666304,90	17340159187,36	17514509071,81	18269849873,99	19586754414,69
اصول ثابتة اخرى	1897374873,39	1885266153,82	1882346721,23	2005970647,30	2088662117,34
الاصول قيد الانجاز	2142916561,61	2167581750,97	2573415726,33	3267827042,81	3194660519,26
الاصول المتداولة	4862847262,81	7727549457,94	8785928823,51	7386586204,24	8443999521,04
استخدامات الاستغلال	4584967965,33	7301107612,21	8141750964,80	7072686232,00	8153059142,45
المخزون	18439309,82	17483655,23	85 709 503,86	390 000,00	810 247,94
الزبائن	4566528655,51	7283623956,98	8056041460,94	7072296232,00	8152248894,51
استخدامات خارج الاستغلال	44381820,50	41108274,93	237936615,03	76929207,16	77227122,69
مدينون اخرون	1293948,81	911097,41	182730534,32	20723565,33	16 842 902,72
الضرائب	43087871,69	40197177,52	55206080,71	56205641,83	60384219,97
استخدامات الخزينة	233 497 476,98	385 333 570,80	406 241 243,68	236 970 765,08	213 713 255,90
مجموع الاستخدامات	25540478506,48	29446230053,86	31081873846,65	31255907272,11	33645950076,10

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن استخدامات الاستغلال كانت في ارتفاع مستمر خلال الثلاث سنوات الأولى، ففي سنة 2018 كانت قيمة استخدامات الاستغلال 4584967965,33 دج وارتفعت في سنة 2019 إلى

7301107612,21 دج واستمرت في الإرتفاع سنة 2020 إلى 8141750964,80 دج ثم انخفضت سنة 2021 إلى قيمة 7072686232,00 دج لترتفع بهدا سنة 2022 إلى 8153059142,45 دج.

نلاحظ أن استخدامات خارج الاستغلال للمؤسسة تذبذبت نوعا ما في الاول ثم بدأت بالتزايد خلال الفترة المدروسة، في سنة 2018 كانت القيمة 44381820,50 دج ثم في سنة 2019 انخفضت إلى 41108274,93 دج ونلاحظ أنها في انخفاض مستمر في سنة 2020 مقارنة بالسنة 2019 حيث قدر الانخفاض بـ 237936615,03 دج ثم بدأت في التزايد بالنسبة لسنة 2021 واستمرت في الإرتفاع السنة التي بعدها بقيمة 77227122,69 دج.

عرفت استخدامات الخزينة ارتفاع خلال السنوات الأولى من 2018–2020 حيث قدرت بـ 233 497 476,98 دج ووصلت إلى 406 241 243,68 دج والسنتين الأخيرتين عرفت انخفاض مستمر.

ثانيا: جانب الخصوم: الوحدة: دج

الخصوم	2018	2019	2020	2021	2022
اموال خاصة غير مطلوبة					
احتياطات					
فرق التقييم	307962694,02	307962694,02	307962694,02	307962694,02	0,00
النتيجة الصافية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
اموال خاصة اخرى	0,00	15235385,06	0,00	0,00	0,00
حساب الارتباطات	6576091739,74	9049706712,30	8581107190,40	8994110174,68	10036183637,12
مؤونات واهتلاكات	9994898772,85	10721515671,09	11630422581,02	11864304349,97	12862881674,58
الديون المالية	227032249,37	232303244,65	234939918,79	245056949,05	255435437,10
مؤونات وايرادات مسجلة مسبقا	3785921950,01	3740696624,16	3711735393,42	3973688441,90	4607280908,68
الموارد الثابتة	20891907405,99	24067420331,28	24466167777,65	25385122609,62	27761781657,48
الموردون	650459942,25	575775641,60	652558753,67	1060964764,59	686143987,61
الضرائب	84571519,60	114375966,25	159627002,00	287540198,45	275199410,02
موارد الاستغلال	735031461,85	690151607,85	812185755,67	1348504963,04	961343397,63
ديون اخرى	3913539638,64	4688658114,73	5798496835,56	4522279699,45	4922825020,99
الموارد خارج الاستغلال	3913539638,64	4688658114,73	5798496835,56	4522279699,45	4922825020,99
خزينة الخصوم	0,00	0,00	5023477,77	0,00	0,00
موارد الخزينة	0,00	0,00	5023477,77	0,00	0,00
الخصوم المتداولة	4648571100,49	5378809722,58	6615706069,00	5870784662,49	5884168418,62
مجموع الموارد	25540478506,48	29446230053,86	31081873846,65	31255907272,11	33645950076,10

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

موارد الاستغلال عرفت تذبذب خلال فترة 2018-2022، حيث قدرت سنة 2018 بـ 735031461.85 دج وانخفضت سنة 2019 إلى 690151607.85 دج، وشهدت ارتفاع في السنتين 2020-2021 حيث بلغت سنة 2021 القيمة 1348504963.04 دج ثم انخفضت سنة 2022 إلى 961343397.63 دج وذلك بسبب تذبذب قيمة الموردون التي عرفت تذبذبا خلال الفترة (2018-2022).

أما الموارد خارج الاستغلال فقد عرفت تزايد مستمر خلال الفترة (2018-2020) وذلك بسبب الزيادة في الديون، ثم انخفضت في سنة 2021 وارتفعت بعدها في 2022 بقيمة 4922825020,99 دج.

موارد الخزينة كانت الخزينة الخاصة بالخصوم تساوي الصفر في جميع السنوات ماعدا سنة 2020 التي قدرت بـ 5023477.77 دج مما يفسر عدم لجوء المؤسسة إلى البنك لمنحها السلفيات المصرفية.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2018-2022

يمكن توضيح حسابات النتائج لمديرية التوزيع محل الدراسة للفترة (2018-2022) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 9: جدول حسابات النتائج لمديرية التوزيع محل الدراسة للفترة (2018-2022)

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رقم الأعمال	5951845498,07	6540017936,08	6175905952,05	6740938552,21	7155864153,72
تغيرات في المخزون			0,00	63932,60	
1. إرادات الدورة	5951845498,07	6540017936,08	6175905952,05	6741002484,81	7155864153,72
مشتريات مستهلكة	-45222263,62	-128151919,77	-33438609,66	-115253150,44	-50007184,51
خدمات محصلة انتاج الطاقة والمعدات	-3662182330,34	-3762025222,51	-4110999406,49	-4888344084,49	-4697894519,83
خدمات مقدمة انتاج الطاقة والمعدات	-307162865,92	-256096179,44	0,00	-5489422,38	
خدمات خارجية وخدمات أخرى	108960,00	0,00	-221588372,64	-241173462,35	-200707367,38
خدمات محصلة	-1100299606,57	-1059817193,04	-1194474026,25	-1245169912,44	-1334323121,15
2. استهلاك الدورة	-5114758106,45	-5206090514,76	-5560500415,04	-6495430032,10	-6282932192,87
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	837087391,62	1333927421,32	615405537,01	245572452,71	872931960,85
أعباء المستخدمين	-443962356,51	-607346333,71	-739121276,57	-969713594,40	-966631749,52
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-103126874,97	-113295176,29	-114730473,90	-120428983,00	-92625457,94
4. إجمالي فائض الاستغلال	289998160,14	613285911,32	-238446213,46	-844570124,69	-186325246,61
الإيرادات العملياتية الأخرى	177226561,52	206565025,38	194051794,77	215926447,23	245579636,89
الأعباء العملياتية الأخرى	-49902650,99	-16519498,95	-38787005,63	-34902433,35	-400158137,92
خدمات أخرى محصلة	527262,25	-2003596,05			-27435982,75

المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	-767353541,24	-899115764,43	-1008960105,73	-786448497,14	-933793818,49
تكاليف الاهتلاكات		0,00		0,00	
الاسترجاعات عن خسائر القيمة	5629314,94	31071410,51	155971515,08	380126701,17	23472962,11
مخصصات الاهتلاك وغيرها		0,00		0,00	
الإعانات المستلمة	-7882103,07	-8743551,86	-8914723,30	-11318644,78	-12202037,29
5. نتيجة العملياتية	-351756996,45	-75460064,08	-945084738,27	-1081186551,56	-1290862624,06
6. النتيجة المالية	0,00	0,00			
7. النتيجة العملياتية قبل الضرائب (5+6)	-351756996,45	-75460064,08	-945084738,27	-1081186551,56	-1290862624,06
مجموع الإيرادات الأنشطة العملياتية	6134810334,53	6777654371,97	6525929261,90	7331566210,83	7424916752,72
مجموع أعباء الأنشطة العملياتية	-6486567330,98	-6853114436,05	-7471014000,17	-8412752762,39	-8715779376,78
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-351756996,45	-75460064,08	-945084738,27	-1081186551,56	-1290862624,06
9. النفقات المقدمة خارج الإستغلال	527262,25	0,00		0,00	
10. صافي نتيجة السنة المالية (8+9)	-351756996,45	-75460064,08	-945084738,27	-1081186551,56	-1290862624,06

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي تبين مختلف التكاليف التل أنفقتها المؤسسة ومختلف الإيرادات المتحصل عليها خلال الدورة المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رقم الأعمال خلال فترة الدراسة أنه في تزايد مستمر فمن 5951845498,07 سنة 2018 إلى القيمة 6540017936,08 سنة 2019 ثم انخفض إلى 6175905952,05 سنة 2020 ويعود إلى الارتفاع في السنين 2021-2022 حيث وصلت القيمة 7155864153,72 سنة 2022 وذلك راجع إلى ارتفاع وانخفاض الإنتاج من طرف المؤسسة.

القيمة المضافة للإستغلال ويعبر لنا عن القيمة التي تقدمها المؤسسة خلال نشاطها الإستغلالي فهي تشير إلى الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكاتها من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في سنة 2018 أخذت القيمة 837087391,62 ثم شهدت ارتفاعا سنة 2019 إلى 1333927421,32 ثم انخفضت في الفترة من 2020 حتى 2021 لتسجل 245572452,71 وعادت للارتفاع مرة أخرى سنة 2022 حيث وصلت إلى 872931960,85 ويعود سبب هذا النقصان إلى انخفاض في قيمة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى.

تعبر النتيجة العملياتية عن الناتج المحقق خلال دورة الإستغلال ومنه نلاحظ أنها في حالة انخفاض وارتفاع في فترة الدراسة من 351756996,45- سنة 2018 ثم تحسنت سنة 2019 لتصل إلى 75460064,08- ثم عادت إلى الإنخفاض سنة 2020 بقيمة 945084738,27- واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2022 إلى 1290862624,06- ويعود سبب هذا التذبذب راجع إلى ارتفاع وانخفاض في كل من فائض اجمالي الاستغلال والأعباء العملياتية الأخرى ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النتيجة الصافية للسنة المالية في 2018 كانت 351756996,45- ثم ارتفعت إلى 75460064,08- سنة 2019 وعادت إلى الانخفاض سنة 2020 إلى -945084738,27 واستمرت في الإنخفاض حتى سنة 2022 إلى -1290862624,06 وسبب هذا التذبذب يعود إلى ارتفاع وانخفاض النتيجة العملياتية.

المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم 10: جـدول تدفقات الخزينة خلال الفترة (2018-2022)

	2018	2019	2020	2021	2022
تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من الانشطة التشغيلية					
تحصيلات من الزبائن	7452414928,37	6010732912,79	2288227470,29	3795604516,06	4764458791,92
تحصيلات اخرى	29687328,85	21661276,51	85223572,94	1926953,55	36385865,05
مدفوعات للموردين او للمستخدمين	305872003,23	346995409,98	185615770,80	489451453,34	146197597,52
مدفوعات اخرى	300088081,52	281922530,68	195897598,11	313994609,18	454920426,24
فوائد وتكاليف مالية مدفوعة	483939,58	463137,16	336040,21	566511,55	639372,02
ضرائب اخرى	-23825750,00	-806398,00	-14155606,00	-28992153,00	-39028963,00
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية	6899483982,89	5403819509,48	2005757240,11	3022511048,54	4238116224,19
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية	6899483982,89	5403819509,48	2005757240,11	3022511048,54	4238116224,19
تدفقات الخزينة المتاتية من الانشطة الاستثمارية					
تسديدات لحيازة تثبيتات مادية اومعنوية	1488648897,66	1265907565,04	581851042,19	1186053791,50	1951654762,30
تحصيلات عن التنازل عن القيم الثابثة المادية والمعنوية					
تسديدات لحيازة قيم مالية					
تحصيلات عن التنازل عن القيم الثابثة المالية					
المنح الاستثمارية المستلمة	2150000,00	785000,00	0,00	0,00	0,00
الحصص والاقساط المقبوضة من ال					

تحصيلات مالية اخرى					
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة الاستثمارية	-1486498897,66	-1265122565,04	-581851042,19	-1186053791,50	-1951654762,30
التدفقات النقدية المتأتية من الانشطة التمويلية					
التحصيلات الناتجة عن اصدار أسهم					
ارباح الاسهم والتوزيعات الاخرى التي تم اجراؤها					
تحصيلات من القروض	19508685,96	8419001,23	0,00	2001168,02	0,00
تسديدات القروض	0,00	2285453,44	370712,50	498855,40	0,00
تحصيلات من الاعانات التشغيلية					
التحصيل من الخزينة					
تحويلات مالية الى خزينة الشركة الام					
تحصيلات بين الوحدات	2166515019,01	1915304941,88	1297996955,73	1875594328,11	3230154267,71
تسديدات بين الوحدات	7749533582,70	5908299340,29	8163105399,28	8331500596,06	8934559905,01
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الانشطة التمويلية	-5563509877,73	-3986860850,62	-6865479156,05	-6454403955,33	-5704405637,30
فروق التصحيحات للأخطاء المحاسبية				-50006,83	0,00
تغير الخزينة	-150524792,50	151836093,82	-5441572958,13	-4617996705,12	-3417944175,41
تغيرات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	384022269,48	233497476,98	385333570,80	401217765,91	236970765,08
تغيرات الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية	233497476,98	385333570,80	401217765,91	236970765,08	213713255,90
تغير النتيجة خلال الفترة	-150524792,50	151836093,82	15884195,11	-164247000,83	-23257509,18

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية وهو مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج وعموما يعد وفقا للطريقة المباشرة والغير المباشرة، أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة تعتمد على الطريقة المباشرة.

صافي التدفقات النقدية المتأنية من الأنشطة التشغيلية من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت صافي تدفقات نقدية خاص بالأنشطة التشغيلية موجبا في جميع السنوات لكن بقيمة أقل في سنة 2020، حيث قدرت قيمتها بـ 2005757240.11 دج بينما تزايدت في السنوات (2021-2022) نتيجة زيادة قيمة التحصيلات من الزبائن عن المدفوعات والمصاريف التي قامت بتسديدها المؤسسة، ويمكن القول أن تدفقات الخزينة المتأنية حتى الأنشطة التشغيلية موجبة لكن متذبذبة.

صافي التدفقات النقدية المتأنية من الأنشطة الاستثمارية، لاحظنا أن التدفقات المتأنية من الأنشطة الاستثمارية كانت سالبة طيلة الفترة محل الدراسة (2018-2022) والسبب يعود إلى أن قيمة التسديدات لحيازة التثبيتات المادية والمعنوية أكبر من التحصيلات المستلمة من المنح الاستثمارية.

صافي تدفقات النقدية المتأنية من الأنشطة التمويلية، لاحظنا أن صافي التدفقات النقدية المتأنية من الأنشطة التمويلية كانت سالبة ومتذبذبة خلال الفترة محل دراستنا، حيث أنه يعود السبب إلى كون التسديدات بين الوحدات أكبر بكثير من التحصيلات بين الوحدات لكون شركة للتوزيع للغاز والكهرباء هي همزة وصل بين الوكالات التجارية والشركة الأم.

المبحث الثالث: أثر تحليل القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض أهم القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، والمتمثلة في الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي

قبل تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية لابد من اعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة 2018-2022، انطلاقا من الميزانية المالية قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة الموضحة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم 11: الميزانيـة الماليـة المختصـرة للأصول لفترة الدراسة 2018-2022

الاصول	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة
الاستخدامات الثابتة	20677631243,67	81%	21718680595,92	74%	22295945023,14	72%	23869321067,87	76%	25201950555,06	75%
الاصول المتداولة	4862847262,81	19%	7727549457,94	26%	8785928823,51	28%	7386586204,24	24%	8443999521,04	25%
استخدامات الاستغلال	4584967965,33	18%	7301107612,21	25%	8141750964,80	26%	7072686232,00	23%	8153059142,45	24%
استخدامات خارج الاستغلال	44381820,50	0%	41108274,93	0%	237936615,03	1%	76929207,16	0%	77227122,69	0%
استخدامات الخزينة	233497476,98	1%	385333570,80	1%	406241243,68	1%	236970765,08	1%	213713255,90	1%
مجموع الاستخدامات	25540478506,48	100%	29446230053,86	100%	31081873846,65	100%	31255907272,11	100%	33645950076,10	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 12: الميزانيـة الماليـة المختصرة للخصوم لفترة الدراسة 2018-2022

الخصوم	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة	2021	النسبة	2022	النسبة
الموارد الثابتة	20891907405,99	82%	24067420331,28	82%	24466167777,65	79%	25385122609,62	81%	27761781657,48	83%
الخصوم المتداولة	4648571100,49	18%	5378809722,58	18%	6615706069,00	21%	5870784662,49	19%	5884168418,62	17%
موارد الاستغلال	735031461,85	3%	690151607,85	2%	812185755,67	3%	1348504963,04	4%	961343397,63	2%
مجموع الموارد خارج الاستغلال	3913539638,64	15%	4688658114,73	16%	5798496835,56	18%	4522279699,45	15%	4922825020,99	15%
موارد الخزينة	0,00	0	0,00	0%	5023477,77	0%	0,00	0%	0,00	0%
مجموع الموارد	25540478506,48	100%	29446230053,86	100%	31081873846,65	100%	31255907272,11	100%	33645950076,10	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي:

1. حساب رأس مال العامل:

الجدول رقم 13: جدول يوضح حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة (1)	20 891 907 405,99	24 067 420 331,28	24 466 167 777,65	25 385 122 609,62	27 761 781 657,48
الأصول الثابتة (2)	20 677 631 243,67	21 718 680 595,92	22 295 945 023,14	23 869 321 067,87	25 201 950 555,06
رأس المال العامل (2-1)	214 276 162,32	2 348 739 735,36	2 170 222 754,51	1 515 801 541,75	2 559 831 102,42

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 14: جدول يوضح حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الاستخدامات المتداولة	4862847262,81	7727549 457,94	8785928 823,51	7386586 204,24	8443999 521,04
الموارد المتداولة	4648571100,49	5378809722,58	6615706069,00	5870784662,49	5884168418,62
رأس المال العامل	214276162,32	2348739735,36	2170222754,51	1515801541,75	2559831102,42

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب، مما يفسر قدرة المؤسسة على تغطية استخداماتها الثابتة بمواردها الثابتة وتمويل جزء من استخداماتها المتداولة لأن مؤسسة سونلغاز حققت فائض مالي يتعبر هامش أمان.
- رغم تذبذب قيمته في الفترة الممتدة من (2018-2022) لكننا نقول أن المؤسسة قد حققت توازن مالي طيلة الفترة المذكورة.

2. الإحتياجات في رأس مال العامل

يظهر حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي.

الجدول رقم 15: جـدول يبين الإحتياجات في رأس مال العامل (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
استخدامات خارج الاستغلال	44381820,50	41108274,93	237936615,03	76929207,16	77227122,69
مجموع الموارد خارج الاستغلال	3913539638,64	4688658114,73	5798496835,56	4522279699,45	4922825020,99
الاحتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال	-3869157818,14	-4647549839,80	-5560560220,53	-4445350492,29	-4845597898,30
استخدامات الاستغلال	4584967965,33	7301107612,21	8141750964,80	7072686232,00	8153059142,45
موارد الاستغلال	735031461,85	690151607,85	812185755,67	1348504963,04	961343397,63
الاحتياجات في راس المال العامل للاستغلال	3849936503,48	6610956004,36	7329565209,13	5724181268,96	7191715744,82
الاحتياجات في راس المال العامل الاجمالي	-19221314,66	1963406164,56	1769004988,60	1278 830776,67	2346117846,52

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال هذا الجدول نلاحظ:

أن الاحتياجات في رأس مال العامل للإستغلال كان موجب طيلة السنوات مما يعني أن المؤسسة لا تستطيع تغطية احتياجات الدورة الخاصة بالاستغلال.

أما الإحتياجات في رأس مال العامل خارج الإستغلال فقد كان سالب مما يعني أن استخدامات المؤسسة خارج الاستغلال أقل من مواردها خارج الإستغلال.

لكننا نلاحظ أن الاحتياجات في رأس المال العامل الإجمالي كان سالبا في 2018 بمبلغ يقدر بـ (19.221.314.66- دج)، مما يفسر أن المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد أخرى لتمويل أصولها المتداولة.

لكن في الفترة (2019-2020) فإن الاحتياجات في رأس المال العامل موجب ومتذبذب مما يعني أن المؤسسة بحاجة إلى موارد أخرى لتغطية أصولها المتداولة.

3. **الخـزينة:**

يتم حساب الخزينة عن طريق الفرق بين رأس مال العامل الإجمالي والاحتياجات في رأس مال العامل

الجدول رقم 16: جدول يبين حساب الخزينة للفترة (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	214276162,32	2348739735,36	2170222754,51	1515801541,75	2559831102,42
الاحتياجات في رأس المال العامل	-19221314,66	1963406164,56	1769004988,60	1278830776,67	2346117846,52
الخزينة الصافية	233 497 476,98	385 333 570,80	401 217 765,91	236 970 765,08	213 713 255,90

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

خلال الفترة (2018-2020) لاحظنا أن المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة ومتزايدة خلال هذه الفترة، حيث قدرت سنة 2018 بـ 233.497.476.98 دج، لتصل سنة 2020 إلى قيمة 401.217.265.91 دج.

بينما خلال الفترة (2021-2022) لاحظنا أن المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة لكنها متناقصة، حيث قدرت قيمتها سنة 2021 بـ 236.970.765.08 دج لتصل سنة 2022 إلـى قيمة 213.713.255.90 دج.

مما سبق نستنتج أن المؤسسة حققت فائض في الخزينة يتزايد خلال السنوات الثلاث الأولى، مما يدل على وجود تمويل كافي لاحتياجاتها، بالإضافة إلى أنها تمتلك أموال مجمدة وجب عليها استثمارها في مشاريع أخرى.

المطلب الثاني: استخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا: نسب السيولة

الجدول رقم 17: جـدول النسب المالية:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
السيولة العامة	1,05	1,44	1,33	1,26	1,44
السيولة المختصرة	1,04	1,43	1,32	1,26	1,43
السيولة الجاهزة	0,05	0,07	0,06	0,04	0,04

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

1. السيولة العامـة: السنة المرجعية ≤1

من خلال جدول نسب السيولة، لاحظنا أن نسبة السيولة العامة للشركة في الفترة (2018-2022) كانت أكبر من 1، وهي ما تعني أن للمؤسسة القدرة على مواجهة أخطار سداد الإلتزامات المتداولة دون اللجوء إلى تحويل جزء من أصولها الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

2. نسبة السيولة المختصرة: النسبة المرجعية (0,3 – 0,5)

هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزونات، وفي هذه الحالة فإن السنة المحققة من طرف الشركة أكبر من السنة المرجعية، وهذا يعني أن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة قادرة على مواجهة إلتزامات الشركة قصيرة الأجل.

3. نسبة السيولة الجاهزة: النسبة المرجعية ≤ 0,5

نلاحظ في السنوات (2018-2022) أن السيولة الجاهزة كانت ضعيفة تتراوح بين 0.04 إلى 0.06 وهذا يدل على أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية.

ثانيا: نسب الربحية

الجدول رقم 18: جدول نسب الربحية

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
العائد على حقوق الملكية	0	0	0	0	0
العائد على الأصول	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول قيمتهما معدومة خلال فترة الدراسة وذلك راجع أن النتيجة الصافية كانت 0، لأنه يتم ترحيل النتيجة الصافية إلى المؤسسة الأم لمجمع سونلغاز.

ثالثا: نسبة الملاءة

الجدول رقم 19: جدول نسبة الملاءة

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المديونية	0,5	0,46	0,51	0,47	0,46
نسبة الاستقلالية	0,66	0,68	0,66	0,67	0,68
نسبة الملاءة العامة	2,94	3,14	2,94	3,09	3,13

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

1. نسبة المديونية: النسبة المعيارية <1

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المديونية في الفترة 2018–2022 أقل من الواحد، أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر والاعتماد على الديون الخارجية بشكل أقل في تمويل أصولها الثابتة.

2. نسبة الإستقلالية: النسبة المرجعية تتراوح بين (0,25 – 0,30)

تحصلنا من الجدول أعلاه على نسب استقلالية أكثر من 0,30، حيث أنه في جميع السنوات كانت النسبة تفوق 0,5 إذن فالمؤسسة تتمتع باستقلالية حالية مريحة.

3. نسبة الملاءة العامة: النسبة المرجعية ≤ 1

من خلال الجدول شاهدنا أن نسبة الملاءة العامة تفوق السنة المرجعية، حيث تراوحت بين 2,61 كأدنى نسبة و3,14 كأعلى نسبة في الفترة محل الدراسة (2018-2022) مما يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها والحصول على قروض أخرى لتمويل نشاطها.

مما سبق يمكننا القول ان المؤسسة محل الدراسة في الفترة (2018-2022) حققت توازن مالي من خلال التسيير الجيد لخزينتها.

رابعا: نسبة المردودية:

الجدول رقم 20: جدول نسبة المردودية

النسبة	2018	2019	2020	2021	2022
المردودية الاقتصادية	% -1,37	% - 0,25	% - 0,24	% - 3,02	% - 3,21

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل نسب المردودية لمؤسسة سونلغاز لولاية ميلة خلال الفترة (2018 ـ 2022) النقاط التالية:

بالنسبة للمردودية المالية لا يمكن حسابها وذلك لأن النتيجة الصافية معدومة لأن قيمها تحول الى الشركة الام في الجزائر العاصمة.

المردودية الاقتصادية: نلاحظ من خلال الجدول أن جميع القيم سالبة وهي في انخفاض تام، وهذا يعني أن المؤسسة قد حققت خسارة وهذا راجع الى انخفاض في اجمالي الاستغلال.

خامسا: نسب النشاط

الجدول رقم 21: حساب نسب النشاط لمؤسسة

النسبة	2018	2019	2020	2021	2022
معدل دوران اجمالي الأصول	0.23	0,22	0,20	0,21	0,21
معدل دوران الأصول المتداولة	1,22	0,84	0,70	0,91	0,84
معدل دوران الأصول الثابتة	0.28	0,30	0.27	0.28	0.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز لولاية ميلة خلال الفترة (2018-2022) النقاط التالية:

معدل دوران اجمالي الأصول: حيث نلاحظ أن هنالك انخفاض في معدل اجمالي الأصول خلال كل السنوات المدروسة لمؤسسة سونلغاز حيث تراوحت مابين 0,23 و 0,21، وهذا راجع الى ارتفاع في اجمالي الأصول

معدل دوران الأصول المتداولة: حيث نلاحظ أن هناك انخفاض في القيم خلال السنوات المدروسة لمؤسسة سونلغاز بحيث تراوحت مابين 1,22 و 0,70 وهذا راجع الى انخفاض في المبيعات.

معدل دوران الأصول الثابتة: حيث نلاحظ أن هناك ثبات نسبي خلال السنوات المدروسة في معدل دوران الاصول الثابتة لمؤسسة سونلغاز ولاية ميلة، حيث تراوحت هذه النسبة بين 0,27 و 0,30 وهذا رادع الى استقرار في المبيعات ويدل على أن المؤسسة لم تستفد من الاصول الثابتة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل لبعض أهم النسب والمؤشرات المالية التي يرتكز عليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الاداء المالي تساعد المؤسسة على كشف نقاط القوة والضعف وكشف الإنحرافات ومحاولة معالجتها.

تساعد في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم النتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، ولتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى المؤشرات المالية وهي مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية.

وكذلك دراستنا تصب حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية سونلغاز – ولاية ميلة من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف.

خاتمـــــــــــــــة

خاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي دراسة مؤسسة سونلغاز – ميلة، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيف يساهم استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال الفصول الثلاثة لهده المدكرة انطلاقا من فرضيات الأساسية.

التحليل المالي للقوائم المالية ضروري لقياس الأداء المالي للمؤسسة وتقييمه وتحسنه كما انه أداة علمية فعالة تمكن القائمين على المؤسسة، ومختلف المتعاملين معها من مراقبة ومتابعة نشاطها كما تقدم المؤشرات أيضا فرصة لاكتشاف نقاط القوة والضعف واسبابها في المؤسسة، مما يسمح بتحسين مستويات الأداء والعمل على تصحيح انحراف وتفادي مسبباتها وبالتالي عدم تكررها في المستقبل.

اختبار الفرضيات:

- **أظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى:** التي مفادها "تعتبر القوائم المالية السبيل الرئيسي لتقييم وضعية المؤسسة" إن القوائم المالية وسيلة الإدارة الاساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، من خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز وما حققته من نتائج، تمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة.
- **أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثانية:** التي مفادها "التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال الوقف عن نقاط القوة والضعف من أجل اتخذا القرارات الرشيدة التي من شأنها التحسين في المستوى المالي للمؤسسة"، أدوات التحليل يمكن من كشف، نقاط القوة والضعف في المؤسسة كما يساهم في القيام بإجراءات تصحيحية حول تلك الانحرافات في حالة وجودها.
- **أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثالثة:** التي مفادها "تأثير عناصر القوائم المالية للمؤسسة الوطنية سونلغاز بولاية ميلة بشكل كبير في تقديم الصورة الصادقة لوضعيتها المالية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، بالاعتماد على البيانات المفصحة عنها من طرف المؤسسة في قوائمها المالية"، نلاحظ أن القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة عند تحليل البيانات المفصحة في هاته القوائم بواسطة المؤشرات والنسب أعطت صورة صادقة عن وضعية هاته المؤسسة.

نتائج الدراسة:

- نلاحظ أن رأس المال العامل كان موجبا على مدار السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى حالة مالية جيدة هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية من مواردها الخاصة، مما يعكس تحقيق توازن مالي ويوفر لها هامش أمان مالي.
- الخزينة موجبة تُظهر أن المؤسسة في حالة مالية مستقرة، هذا الوضع يعكس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها المالية بشكل مريح، هذا يدل على أن المؤسسة تحقق توازنا ماليا.
- تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية فهي تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.
- المؤسسة لديها سيولة جاهزة أقل بكثير من النسبة الامثل فهي غير قادرة على تلبية احتياجاتها الطارئة والوفاء بالتزاماتها القصيرة نظرا لعدم كفاية السيولة الجاهزة فهي تعاني من عسر مالي يتوجب عليها تحويل جزء من اصولها الجارية الى سيولة جاهزة.
- المؤسسة حققت نسبة سيولة عامة أكبر من الواحد وهذا مؤشر يدل على أن المؤسسة غطت ديونها قصيرة الاجل بواسطة اصولها الجارية وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

الإقتراحات والتوصيات:

- الاهتمام أكثر لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
- يجب على المؤسسة إعطاء اهتمام كبير لعملية التحليل المالي لان به يتم تقييم وتحسين أدائها المالي.
- مراقبة وضرورة متابعة الوضعية المالية المؤسسة.
- محاولة تطوير انظمة التسيير لرفع مستوى الاداء المالي للمؤسسة.

قائمـــــــــة المراجـــــــع

قائمـــــــــة المراجـــــــع

1. ابتسام عليوة وحورية لحلو، مدى اعتماد البنوك التجارية على النسب المالية في اتخاذ قرار التمويل، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016/2015.
2. ابراهيم المهدي احمد واخرون، **حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية**، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، مجلد 20، عدد 1، ليبيا، 2021.
3. أحمد محمد العداسي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، ،2007.
6. انس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الاداء المالي الشركات التامين الأردنية دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مذكرة تخرج مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، 2015.
7. أو سرير منور، مجبر محمد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الوادي 2010.
8. برابح سليمان ودويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أكلى محند أولحاج البويرة، 2015/2014.
9. بشرى عزوز، رمزي قراس، **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة**، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2019/2018.
10. جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
11. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019/2018.

12. دونالد كيسو، جيري وبجانت تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
13. ريتشارد شرويدر تعريب خالد على أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
14. الزغيبي (هيثم محمد)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
15. سعد بوراوي، مداخلة بعنوان، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ (IAS/IFRS)**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 18 و17 جانفي 2010.
16. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني، الجزائر، طبعة 2009.
17. صافية بو مصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (MTM) مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 2، ديسمبر 2021، جامعة محمد البشير الإبرهيمي برج بوعريرج الجزائر، 2021/12/31.
18. صالح الحناوي، وآخرون، الإدارة المالية – مدخل إتخاذ القرارات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
19. صالح حواس، المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر.
20. صالح مرازقة، مداخلة بعنوان، **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي "الواقع ... ورهانات المستقبل"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ.
21. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، **مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة**، العدد الثاني، الجزائر، أكتوبر 2020.
22. عاطف وليد التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
23. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحميل (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

24. عبد الغفار الحنفي، **اساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

25. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2007.

26. عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006.

27. عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، **أثر القياس والافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي**، مجلة آفاق للعلوم، مجلد 04، العدد 16، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019.

28. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي مصر، 2010.

29. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

30. علي عزوز، محمد متلوي، مداخلة بعنوان: **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 18و 17 جانفي 2010.

31. عمر عمراوى، طاهر مولاي علي، قييم الأداء المالي المؤسسة سونلغاز باستخدام النسب المالي، دراسة حالة المديرية التوزيع الشركة سونلغاز ادرار، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية ومؤسسة، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2022، ص 28.

32. فائز زهدي الشلتوني، مذكرة ماجستير بعنوان، **القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2005.

33. فضالي إلياس، مداخلة بعنوان، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية "متطلبات التوافق والتطبيق"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 25 و26 ماي 2010.

34. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، نادي خبراء المال، رام الله، فليطسن، 2008.

35. فوزي الحاج أحمد، **المظور الاخلاقي للمحاسبة الابداعية وأثره على القوائم المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، مجلد 06، عدد 1، الجزائر، 2021.

36. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.

37. كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

38. ليندا غربة، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام نسب النشاط ونسب الربحية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة وحدة تقرت للفترة 2010-2014، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

39. مجيد جعفر الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

40. محمد الأمين كماسي، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 مارس 2013.

41. محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

42. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، الطبعة 2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

43. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

44. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، دبي، 2008.

45. محمد كمال أبو عجوة، طارق عبد العال حماد، الطرق المحاسبية والتقارير المالية، دون طبعة، القاهرة 2011.

46. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

47. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

48. مدحت فوزي عليان وادي، مذكرة ماجستير بعنوان، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006.

49. مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

50. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا لنظام المحاسبي المالي الجزائري ias/ifrs، دار الهدى للنشر والتوزيع، دون طبعة، عين مليلة، الجزائر، 2014.

51. مسوسي زهية، ساري رزيقة، دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة آكلي امنحد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018/2017.

52. مصطفى طويل، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، SCF**، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

53. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحميث المالي**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي لمنشر والتوزيع، عمان، 2006.

54. مقران فوزي وآخرون، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

55. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

56. نايف جحيش النصافي، **أثر استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماجيستير، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية، الاردن، 2012/2011.

57. هاجر عباسي، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ،2017/2016.

58. هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان: **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 30 و29 نوفمبر 2011.

59. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

60. Amaud thausron, Evaluations des entreprises, technique de gestion èconomie, Paris, France, 2007.

61. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygand, Terry D. Warfield, **Intermediate Accounting**, 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007.

62. Jean françoisdesroberts, françoisMechin, hervéputeaux, normes ifrsetpme, dunod, paris, 2004.

63. R.PAPIN, **la création d'entreprise**, dunod, paris, 2011.

قائمـــــــــة الملاحـــــــق

EXERCICE
DATE

ACTIF	brut 2018	amort 2018	2018
ACTIF NON COURANT			
Ecart d'acquisition (ou goodwill)			
Immobilisations incorporelles			
Frais de développements			
Logiciels informatiques et	25 100,00	25 100,00	0,00
Immobilisations corporelles			
Terrains	143 237 236,03		143 237 236,03
Agencements et aménagements	4 009 642,83	1 485 365,88	2 524 276,95
Constructions (Batiments et	178 401 524,91	56 054 479,67	122 347 045,24
Installations techniques,	16 311 666 304,90	8 658 886 248,54	7 652 780 056,36
Autres immobilisations	1 897 374 873,39	1 071 317 536,39	826 057 337,00
Immobilisations en cours	2 142 916 561,61		2 142 916 561,61
Immobilisations financières			
Titres mises en équivalence -			
Titres participations et créances			
Autres titres immobilisés			
Prêts et autres actifs financiers			
Comptes de liaison			
TOTAL ACTIF NON COURANT	20 677 631 243,67	9 787 768 730,48	10 889 862 513,19
ACTIF COURANT			
Stocks et encours	18 439 309,82		18 439 309,82
Créances et emplois assimilés			
Clients	4 566 528 655,51	201 828 215,17	4 364 700 440,34
Créances sur sociétés du	0,00		0,00
Autres débiteurs	1 293 948,81	911 097,41	382 851,40
Impôts	43 087 871,69		43 087 871,69
Autres actifs courants	0,00		0,00
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs			
Trésorerie	233 497 476,98	4 390 729,79	229 106 747,19
TOTAL ACTIF COURANT	4 862 847 262,81	207 130 042,37	4 655 717 220,44
TOTAL GENERAL ACTIF	25 540 478 506,48	9 994 898 772,85	15 545 579 733,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2018

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.614652777556

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 209 428,80
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		6 576 091 739,74	6 234 222 062,92
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 884 054 433,76	6 541 431 491,72
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		227 032 249,37	203 459 354,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 785 921 950,01	3 445 953 462,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 012 954 199,38	3 649 412 817,11
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		650 459 942,25	677 172 080,55
Impôts		84 571 519,60	58 402 983,35
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 913 539 638,64	3 022 426 330,05
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 648 571 100,49	3 758 001 393,95
TOTAL GENERAL PASSIF		15 545 579 733,63	13 948 845 702,78

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2019

DATE 45425.61319444422

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 574 515,20	2 435 127,63	2 524 276,95
Constructions (Batiments et ouvrages		178 401 524,91	59 650 964,50	118 750 560,41	122 347 045,24
Installations techniques, matériel et outillage		17 340 159 187,36	9 156 622 103,61	8 183 537 083,75	7 652 780 056,36
Autres immobilisations corporelles		1 885 266 153,82	1 033 195 833,25	852 070 320,57	826 057 337,00
Immobilisations en cours		2 167 581 750,97		2 167 581 750,97	2 142 916 561,61
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		21 718 680 595,92	10 251 068 516,56	11 467 612 079,36	10 889 862 513,19
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		17 483 655,23		17 483 655,23	18 439 309,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 283 623 956,98	465 120 602,91	6 818 503 354,07	4 364 700 440,34
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		911 097,41	911 097,41	0,00	382 851,40
Impôts		40 197 177,52		40 197 177,52	43 087 871,69
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		385 333 570,80	4 415 454,21	380 918 116,59	229 106 747,19
TOTAL ACTIF COURANT		7 727 549 457,94	470 447 154,53	7 257 102 303,41	4 655 717 220,44
TOTAL GENERAL ACTIF		29 446 230 053,86	10 721 515 671,09	18 724 714 382,77	15 545 579 733,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2019

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.613668981474

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		15 235 385,06	0,00
compte de liaison**		9 049 706 712,30	6 576 091 739,74
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 372 904 791,38	6 884 054 433,76
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		232 303 244,65	227 032 249,37
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 740 696 624,16	3 785 921 950,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 972 999 868,81	4 012 954 199,38
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		575 775 641,60	650 459 942,25
Impôts		114 375 966,25	84 571 519,60
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 688 658 114,73	3 913 539 638,64
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 378 809 722,58	4 648 571 100,49
TOTAL GENERAL PASSIF		18 724 714 382,77	15 545 579 733,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2020

DATE 45425.6121412036

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 663 664,53	2 345 978,30	2 435 127,63
Constructions (Batiments et ouvrages		178 401 524,91	63 247 449,34	115 154 075,57	118 750 560,41
Installations techniques, matériel et outillage		17 514 509 071,81	9 668 557 393,85	7 845 951 677,96	8 183 537 083,75
Autres immobilisations corporelles		1 882 346 721,23	1 057 444 634,34	824 902 086,89	852 070 320,57
Immobilisations en cours		2 573 415 726,33		2 573 415 726,33	2 167 581 750,97
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 295 945 023,14	10 790 938 242,06	11 505 006 781,08	11 467 612 079,36
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		85 709 503,86		85 709 503,86	17 483 655,23
Créances et emplois assimilés					
Clients		8 056 041 460,94	833 974 757,32	7 222 066 703,62	6 818 503 354,07
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		182 730 534,32	911 097,41	181 819 436,91	0,00
Impôts		55 206 080,71		55 206 080,71	40 197 177,52
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		406 241 243,68	4 598 484,23	401 642 759,45	380 918 116,59
TOTAL ACTIF COURANT		8 785 928 823,51	839 484 338,96	7 946 444 484,55	7 257 102 303,41
TOTAL GENERAL ACTIF		31 081 873 846,65	11 630 422 581,02	19 451 451 265,63	18 724 714 382,77

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2020

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.61261574086

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	15 235 385,06
compte de liaison**		8 581 107 190,40	9 049 706 712,30
TOTAL CAPITAUX PROPRES		8 889 069 884,42	9 372 904 791,38
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		234 939 918,79	232 303 244,65
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 711 735 393,42	3 740 696 624,16
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 946 675 312,21	3 972 999 868,81
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		652 558 753,67	575 775 641,60
Impôts		159 627 002,00	114 375 966,25
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		5 798 496 835,56	4 688 658 114,73
Trésorerie passif		5 023 477,77	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		6 615 706 069,00	5 378 809 722,58
TOTAL GENERAL PASSIF		19 451 451 265,63	18 724 714 382,77

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2021

DATE 45425.61115740752

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 752 813,85	2 256 828,98	2 345 978,30
Constructions (Batiments et ouvrages		178 401 524,91	66 843 934,16	111 557 590,75	115 154 075,57
Installations techniques, matériel et outillage		18 269 849 873,99	10 198 819 748,73	8 071 030 125,26	7 845 951 677,96
Autres immobilisations corporelles		2 005 970 647,30	1 129 414 591,45	876 556 055,85	824 902 086,89
Immobilisations en cours		3 267 827 042,81		3 267 827 042,81	2 573 415 726,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		23 869 321 067,87	11 396 856 188,19	12 472 464 879,68	11 505 006 781,08
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		390 000,00		390 000,00	85 709 503,86
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 072 296 232,00	462 079 507,52	6 610 216 724,48	7 222 066 703,62
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		20 723 565,33	911 097,41	19 812 467,92	181 819 436,91
Impôts		56 205 641,83		56 205 641,83	55 206 080,71
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		236 970 765,08	4 457 556,85	232 513 208,23	401 642 759,45
TOTAL ACTIF COURANT		7 386 586 204,24	467 448 161,78	6 919 138 042,46	7 946 444 484,55
TOTAL GENERAL ACTIF		31 255 907 272,11	11 864 304 349,97	19 391 602 922,14	19 451 451 265,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2021

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.6116203703

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		8 994 110 174,68	8 581 107 190,40
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 302 072 868,70	8 889 069 884,42
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		245 056 949,05	234 939 918,79
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 973 688 441,90	3 711 735 393,42
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 218 745 390,95	3 946 675 312,21
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 060 964 764,59	652 558 753,67
Impôts		287 540 198,45	159 627 002,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 522 279 699,45	5 798 496 835,56
Trésorerie passif		0,00	5 023 477,77
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 870 784 662,49	6 615 706 069,00
TOTAL GENERAL PASSIF		19 391 602 922,14	19 451 451 265,63

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2022

DATE 45425.610127314925

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 841 963,18	2 167 679,65	2 256 828,98
Constructions (Batiments et ouvrages		184 601 524,91	70 688 418,99	113 913 105,92	111 557 590,75
Installations techniques, matériel et outillage		19 586 754 414,69	10 771 402 364,34	8 815 352 050,35	8 071 030 125,26
Autres immobilisations corporelles		2 088 662 117,34	1 205 592 771,08	883 069 346,26	876 556 055,85
Immobilisations en cours		3 194 660 519,26		3 194 660 519,26	3 267 827 042,81
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		25 201 950 555,06	12 049 550 617,59	13 152 399 937,47	12 472 464 879,68
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		810 247,94		810 247,94	390 000,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		8 152 248 894,51	807 984 733,99	7 344 264 160,52	6 610 216 724,48
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		16 842 902,72	911 097,41	15 931 805,31	19 812 467,92
Impôts		60 384 219,97		60 384 219,97	56 205 641,83
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		213 713 255,90	4 435 225,59	209 278 030,31	232 513 208,23
TOTAL ACTIF COURANT		8 443 999 521,04	813 331 056,99	7 630 668 464,05	6 919 138 042,46
TOTAL GENERAL ACTIF		33 645 950 076,10	12 862 881 674,58	20 783 068 401,52	19 391 602 922,14

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.610590277705

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	307 962 694,02
Résultat net		0,00	0,00
compte de liaison**		10 036 183 637,12	8 994 110 174,68
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 036 183 637,12	9 302 072 868,70
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		255 435 437,10	245 056 949,05
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 607 280 908,68	3 973 688 441,90
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 862 716 345,78	4 218 745 390,95
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		686 143 987,61	1 060 964 764,59
Impôts		275 199 410,02	287 540 198,45
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 922 825 020,99	4 522 279 699,45
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 884 168 418,62	5 870 784 662,49
TOTAL GENERAL PASSIF		20 783 068 401,52	19 391 602 922,14

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2019

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.62512731459

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Définitif

	note	2019	2018
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		6 010 732 912,79	7 452 414 928,37
Autres encaissements		21 661 276,51	29 687 328,85
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		346 995 409,98	305 872 003,23
Autres décaissements		281 922 530,68	300 088 081,52
Intérêts et autres frais financiers payés		463 137,16	483 939,58
Autres impôts payés		- 806 398,00	- 23 825 750,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		5 403 819 509,48	6 899 483 982,89
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		5 403 819 509,48	6 899 483 982,89
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 265 907 565,04	1 488 648 897,66
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		785 000,00	2 150 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 265 122 565,04	- 1 486 498 897,66
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		8 419 001,23	19 508 685,96
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		2 285 453,44	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		1 915 304 941,88	2 166 515 019,01
inter-unité décaissements		5 908 299 340,29	7 749 533 582,70
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 986 860 850,62	- 5 563 509 877,73
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		151 836 093,82	- 150 524 792,50
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		233 497 476,98	384 022 269,48
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		385 333 570,80	233 497 476,98
Variation de trésorerie de la période		151 836 093,82	- 150 524 792,50

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2020

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.62380787032

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Définitif

	note	2020	2019
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 288 227 470,29	6 010 732 912,79
Autres encaissements		85 223 572,94	21 661 276,51
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		185 615 770,80	346 995 409,98
Autres décaissements		195 897 598,11	281 922 530,68
Intérêts et autres frais financiers payés		336 040,21	463 137,16
Autres impôts payés		- 14 155 606,00	- 806 398,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 005 757 240,11	5 403 819 509,48
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		2 005 757 240,11	5 403 819 509,48
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		581 851 042,19	1 265 907 565,04
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	785 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 581 851 042,19	- 1 265 122 565,04
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	8 419 001,23
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		370 712,50	2 285 453,44
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		1 297 996 955,73	1 915 304 941,88
inter-unité décaissements		8 163 105 399,28	5 908 299 340,29
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 6 865 479 156,05	- 3 986 860 850,62
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 5 441 572 958,13	151 836 093,82
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		385 333 570,80	233 497 476,98
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		401 217 765,91	385 333 570,80
Variation de trésorerie de la période		15 884 195,11	151 836 093,82

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.62109953724

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Définitif

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 764 458 791,92	3 795 604 516,06
Autres encaissements		36 385 865,05	1 926 953,55
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		146 197 597,52	489 451 453,34
Autres décaissements		454 920 426,24	313 994 609,18
Intérêts et autres frais financiers payés		639 372,02	566 511,55
Autres impôts payés		- 39 028 963,00	- 28 992 153,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 238 116 224,19	3 022 511 048,54
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 238 116 224,19	3 022 511 048,54
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 951 654 762,30	1 186 053 791,50
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 951 654 762,30	- 1 186 053 791,50
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	2 001 168,02
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	498 855,40
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 230 154 267,71	1 875 594 328,11
inter-unité décaissements		8 934 559 905,01	8 331 500 596,06
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 704 405 637,30	- 6 454 403 955,33
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	- 50 006,83
Variation de trésorerie de la période		- 3 417 944 175,41	- 4 617 996 705,12
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		236 970 765,08	401 217 765,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		213 713 255,90	236 970 765,08
Variation de trésorerie de la période		- 23 257 509,18	- 164 247 000,83

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD DE MILA **DATE** 45425.619745370466

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Provisoire

	note	2023	2022
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 665 742 755,78	4 764 458 791,92
Autres encaissements		5 482 932,06	36 385 865,05
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		143 896 333,42	146 197 597,52
Autres décaissements		532 166 356,78	454 920 426,24
Intérêts et autres frais financiers payés		732 404,95	639 372,02
Autres impôts payés		- 39 498 295,00	- 39 028 963,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 033 928 887,69	4 238 116 224,19
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 033 928 887,69	4 238 116 224,19
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 944 897 281,80	1 951 654 762,30
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 944 897 281,80	- 1 951 654 762,30
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		84 946,38	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 900 945 203,15	3 230 154 267,71
inter-unité décaissements		8 399 891 749,77	8 934 559 905,01
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 498 861 600,24	- 5 704 405 637,30
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 409 829 994,35	- 3 417 944 175,41
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		213 713 255,90	236 970 765,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		87 999 890,00	213 713 255,90
Variation de trésorerie de la période		- 125 713 365,90	- 23 257 509,18

1

رقم الاعمال	5 951 845 498,07	6 540 017 936,08	6 175 905 952,05	6 740 938 552,21	7 155 864 153,72
تغيرات في المخزون			0,00	63 932,60	
ايرادات الدورة - I	**5 951 845 498,07**	**6 540 017 936,08**	**6 175 905 952,05**	**6 741 002 484,81**	**7 155 864 153,72**
مشتريات مستهلكة	- 45 222 263,62	- 128 151 919,77	- 33 438 609,66	- 115 253 150,44	- 50 007 184,51
خدمات محصلة انتاج الطاقة والمعدات	- 3 662 182 330,34	- 3 762 025 222,51	- 4 110 999 406,49	- 4 888 344 084,49	- 4 697 894 519,83
خدمات مقدمة انتاج الطاقة والمعدات	- 307 162 865,92	- 256 096 179,44	0,00	- 5 489 422,38	
خدمات خارجية فخدمات اخرى	108 960,00	0,00	- 221 588 372,64	- 241 173 462,35	- 200 707 367,38
خدمات محصلة	- 1 100 299 606,57	- 1 059 817 193,04	- 1 194 474 026,25	- 1 245 169 912,44	- 1 334 323 121,15
استهلاك الدورة - II	**- 5 114 758 106,45**	**- 5 206 090 514,76**	**- 5 560 500 415,04**	**- 6 495 430 032,10**	**- 6 282 932 192,87**
(I-II) القيمة المضافة للاستغلال - III	**837 087 391,62**	**1 333 927 421,32**	**615 405 537,01**	**245 572 452,71**	**872 931 960,85**
اعباء المستخدمين	- 443 962 356,51	- 607 346 333,71	- 739 121 276,57	- 969 713 594,40	- 966 631 749,52
الضرائب والرسوم المماثلة	- 103 126 874,97	- 113 295 176,29	- 114 730 473,90	- 120 428 983,00	- 92 625 457,94
الفائض الإجمالي للاستغلال - IV	**289 998 160,14**	**613 285 911,32**	**- 238 446 213,46**	**- 844 570 124,69**	**- 186 325 246,61**
الإيرادات العملياتية الاخرى	177 226 561,52	206 565 025,38	194 051 794,77	215 926 447,23	245 579 636,89
الاعباء العملياتية الاخرى	- 49 902 650,99	- 16 519 498,95	- 38 787 005,63	- 34 902 433,35	- 400 158 137,92
خدمات اخرى محصلة	527 262,25	- 2 003 596,05			- 27 435 982,75
مؤونات ومخصصات الاهتلاك	- 767 353 541,24	- 899 115 764,43	- 1 008 960 105,73	- 786 448 497,14	- 933 793 818,49
تكاليف الاهتلاكات		0,00	0,00	0,00	
الاسترجاعات عن خسائر القيمة	5 629 314,94	31 071 410,51	155 971 515,08	380 126 701,17	23 472 962,11
مخصصات الاهتلاك وغيرها		0,00	0,00	0,00	
الإعانات المستلمة	- 7 882 103,07	- 8 743 551,86	- 8 914 723,30	- 11 318 644,78	- 12 202 037,29
النتيجة العملياتية - V	**- 351 756 996,45**	**- 75 460 064,08**	**- 945 084 738,27**	**- 1 081 186 551,56**	**- 1 290 862 624,06**
النتيجة المالية - VI	**0,00**	**0,00**			**- 1 290 862 624,06**
(V+VI) النتيجة العملياتية قبل الضريبة - VII	**- 351 756 996,45**	**- 75 460 064,08**	**- 945 084 738,27**	**- 1 081 186 551,56**	**- 1 290 862 624,06**
مجموع الايرادات للانشطة العملياتية	**6 134 810 334,53**	**6 777 654 371,97**	**6 525 929 261,90**	**7 331 566 210,83**	**7 424 916 752,72**
مجموع الاعباء من الانشطة العملياتية	**- 6 486 567 330,98**	**- 6 853 114 436,05**	**- 7 471 014 000,17**	**- 8 412 752 762,39**	**- 8 715 779 376,78**
النتيجة الصافية للانشطة العادية - VIII	**- 351 756 996,45**	**- 75 460 064,08**	**- 945 084 738,27**	**- 1 081 186 551,56**	**- 1 290 862 624,06**
النفقات المقدمة خارج الاستغلال	527 262,25	0,00	0,00	0,00	
نتيجة الدورة الصافية- X	**- 351 756 996,45**	**- 75 460 064,08**	**- 945 084 738,27**	**- 1 081 186 551,56**	**- 1 290 862 624,06**